النّمط الاستخراجي ومقاومته في شمال افريقيا

حمزة حموشان

تأليف: حمزة حموشان
ترجمة من الأنجليزية: مروة بن عمر الشريف
مراجعة لغوية: غسان بن خليفة
تصميم فنّي: باس كونيكراخت
صورة الغلاف: حمزة حموشان وبي بوي لي (BBOY-LEE)

نشر: المعهد الدّولي- ترانس ناشونال (TNI)
أمستردام، نوفمبر/ تشرين الثاني 2019

يمكن إعادة نشر محتويات هذا التقرير لأغراض غير تجارية بشرط أن يتم ذكر المصدر بشكل ملائم. سيكون معهد TNI ممتنا لو تمّ إرسال نسخة أو رابط للنص الذي تم فيه استخدام هذه الورقة. يرجى العلم أن بعض الصور في هذه الدراسة قد تكون خاضعة لحقوق النشر ويتوجب مراجعة المصدر الرئيسي لهذه الحقوق.

الفهرس

1	المقدمة	5
2	الاستخراجيّة، التراكم الأوّلي والامبرياليّة	5
3	السياسة الاقتصاديّة للاستخراجيّة في المغرب الكبير/ شمال افريقيا	8
4	دراسة حالات مقاومة الاستخراجية في المنطقة المغاربية	9
	• الحالة الأولى - الجنوب الجزائري: الاستعمار الطاقي والعنصرية البيئية وحركة المُعطّلين	9
	• الحالة الثانية - أرخبيل قرقنة في تونس: مقاومة للاستخراجية على تخوم التغيرالمناخي	11
	• الحالة الثالثة - المناطق الداخلية المغربية والتونسيّة والفوسفاط: خريبكة وقفصة	12
	• الحالة الرابعة - قابس وآسفي: توأم في جحيم النهج الاستخراجي	14
	• الحالة الخامسة - إميضر وجمنة: مقاومة القرويين ضد السّلب	18
5	المظاهر الجديدة للنضال الطبقي وحدودها	20
6	الخاتمة\ البدائل	21
7	قائمة المراجع	24

نبذة مختصرة :

يعيد النّمط الاستخراجي (الاستخراجية) التأكيد على دور بلدان شمال افريقيا كمُصدّرة للطبيعة ومُزوّدة بالموارد الطبيعية، مُرسّخة انخراطها التبعِيّ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. تُمثل الحالات المعروضة هنا نماذج أوسع للتراكم الأوّلي في الجنوب العالمي، أين يتّخذ التراكم عن طريق السلب وجهه الأكثر وحشية: استخراج ونهب الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والنظم الإيكولوجية من خلال خصخصة الأراضي والمياه وتسليعها. يصاحب ذلك تصاعد قوى المقاومة و«دخول فاعلين جُدد إلى المشهد» يطالبون بتقاسم الثروة وتوزيعها بشكل منصف. هل هؤلاء الفاعلون الجُدُد من أنصار البيئة بشكل رئيسي؟ أم أنّهم معادون للمنظومة السائدة؟ هل يتعلّق الأمر بفصول مقاومة ظرفية أم أنها تمثل أحدث التطورات في المسار التاريخي للنضال الطبقي ضد آخر الهجمات الرأسماليّة في شمال إفريقيا؟

الكلمات المفاتيح: الاستخراجيّة، المغرب الكبير، شمال افريقيا، التراكم، السلب، الامبرياليّة

1. المقدمة :

وقعَت هيكلة النمط الاستخراجي (الاستخراجية)[1] بمنطقة شمال افريقيا[2] خلال الحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر للاستيلاء على الثروة ومراكمتها تلبيةً لطلبات المراكز المتروبوليّة. يرتكز نمطا المراكمة والاستيلاء على تسليع الطبيعة وخصخصة الموارد الطبيعيّة بما يؤدّي إلى تدمير البيئة. رسّخت المُراكمة عن طريق السّلب دور شمال افريقيا كمُصدّرٍ للموارد الطبيعيّة كالنفط والغاز، وللسلع الأساسيّة المُعتمدة بشكل كبير على الماء والأرض كالسلع الفلاحيّة.

كرّس هذا الدّور ادراج شمال افريقيا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من موقعٍ تابعٍ، وحافظ على علاقات الهيمنة الامبريالية والتراتُبيّات الاستعماريّة الجديدة[3]. تعكس السِمَات النيوكولنيالية للنمط الاستخراجي التقسيم الدّولي للعمل وكذلك التقسيم الدولي للطبيعة. يتبيّن ذلك في الاستخراج واسع النطاق للنفط والغاز في تونس والجزائر، تعدين الفُسفاط في تونس والمغرب الأقصى؛ تعدين الخامات النفيسة – الذهب والفضّة والمنغَنيز – في المغرب الأقصى؛ والاستهلاك المُفرط للمياه في الزراعة التجاريّة، وكذلك بقطاع السياحة، في تونس والمغرب الأقصى. وهو ما يلعب دورًا هامًّا في الأزمة الإيكولوجيّة بشمال افريقيا، والتي تبدو جليّة في التدهور الحادّ للبيئة، استنزاف الأراضي وفقدانها لخصوبتها، الفقر المائي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعيّة، التلوّث والأمراض، كذلك تأثيرات الاحتباس الحراري مثل التصحّر، توالي موجات الحرارة والجفاف وارتفاع مستوى البحر[4].

تزامنا مع ديناميكية نزع الأراضي والموارد، ظهرت أنواع جديدة من التبعيّة والهيمنة. عادةً ما تُرافق عملية إعادة الاقتصاد إلى الطابع الأوّلي «Re-primarization» (مايعني الارتهان العميق بتصدير المواد الأوّلية) خسارة السيادة الغذائية. اذ يُعزّز النمط الريْعي التبعيّة الغذائيّة بالاعتماد على الاستيراد، الجزائر كمثال؛ و/أو عبر استنزاف الأرض والماء وموارد أخرى في حالتيْ تونس والمغرب الأقصى، أين تُسخَّرُ هذه الموارد لخدمة تصدير المحاصيل الزراعيّة الجالبة للعُملة الصعبة. تجد الاستخراجيّة نفسها غارقة في وحل توترات جديّة تُنشئ احتجاجات ومقاومة.

توّثق هذه الورقة البحثيّة هذه التوترات والنضالات عبر تحليل العمل الأساسي للناشطين بِما فيه المشاركة في الندوات الجهوية البديلة وقافلات التضامن الدوليّة، أين يلتقي ممثلو المنظمات الجذرية والحركات الاجتماعيّة والمجتمعات القرويّة ويسافرون سويّة لمواقع المظالم الاجتماعية والبيئيّة موفّرين فضاءً يُمكن من خلاله وضع استراتيجيات وتقديم تضامن فعّالٍ لنضالات كل طرَف. يُعدُّ عُمّال الريف الفقراء والمعطّلون عن العمل في شمال افريقيا الأكثر تأثُرًا بالأزمة العالمية المتعدّدة الأبعاد، والتي تشمل صغار الفلاحين والعمال الزراعيين الذي لا يملكون أرضًا والصيادين والمعطّلين عن العمل. تُقاوم الحركات الناشئة التي تُقدمها دراسات الحالة الخمس هُنا، نهب مواردهم الباطنية وسلب أراضيهم وتدمير مُحيطهم وخسارة سبل عيشهم.

تطرح هذه الورقة الأسئلة التّاليّة: هل هذه الاحتجاجات والانتفاضات أساسًا حركات بيئيّة؟ أم أنّها معادية كلّيًا للمنظومة وللرأسماليّة، مناهضة للاستعمار ومضادّة للهيمنة؟ هل هي حلقات مقاومة ظرفية أم أنّها تُعبّر عن التطور الأحدث في المسار التاريخي للنضال الطبقي ضد الهجوم الرأسمالي الأخير في شمال أفريقيا؟ كما تقدّم هذه الورقة تقييما لطبيعة هذه الحركات التي تصارع التوترات والتناقضات التي تعبُرها.

2. الاستخراجيّة، التراكم الأوّلي والامبرياليّة:

يشير مصطلح الاستخراجيّة إلى الأنشطة التي تستنزف الموارد الطبيعيّة والموّجهة أساسًا للتصدير إلى الأسواق العالميّة. ولا تقتصر هذه المواد على المعادن والنفط، بل تشمل الأنشطة الانتاجيّة المُستنزفة للأرض وللماء وللتنوع البيولوجي مثل الزراعات التجارية والزراعات الغابية الكثيفة وصناعة تربية الأسماك والسياحة الجماهيرية المكثّفة[5]. أما بالنسبة لهذه الأخيرة فإنّ ملاعب الغولف الفاخرة في مناخات جافة وشبه جافة هي خير دليل على وجاهة نقد فانون للسياحة: تُحوّل هذه الصناعة الاستعمارية الجديدة النخب إلى «منظمي حفلات» لنظرائهم الغربيين في خضم الفقر المُدقع[6]. يُعرّف ألبيرتو كوستا الاستخراجيّة «**كنشاط لا**

تُحتسب تكاليفه الاجتماعية والبيئيّة في ثمن المنتوج فتتحمّلها مجتمعاتٌ دون حقوق ديمقراطيّة في عالم ريادة الأعمال العابر للحدود»[7]. ويذهب المختص في الاقتصاد البيئي أكثر من هذا في تحليله فيقول أنّ الرأسماليّة في حدّ ذاتها هي «اقتصاد التكاليف غير المدفوعة»[8].

على سبيل المثال، عين صالح في الجزائر هي احدى أغنى المدن «غازًا» في القارة الافريقية، أمّا بنيتها التحتية فهي فقيرة جدًّا. يُسمّي متساكنوها المستشفى الوحيد الموجود هناك بمستشفى الموت. خُرِّبت واحة قابس بتونس بمصنع الفوسفاط الكيميائي الذي لوّث المياه وسلَبها من أهلها[9]. يُظهِر هذان المثالان ما يُعرف بـ«مُفارَقَة الوفرة»: فقر وبطالة وفضلات سامّة وسموم ملقاة ونهب للموارد، تحصل كلّها في مناطقٍ غنيّة بالموارد الطبيعية تمّ تملّكها واستغلالها من خلال العلاقات النيوكولونياليّة والامبريالية[10].

أُنشأ مصنع الفوسفات الكيميائي في قابس ـ تونس، على شواطئ الواحة الساحلية في أوائل السبعينيات. يمكن رؤية تلوث الهواء والماء (البحر) في الصورة. الصورة بعدسة: حمزة حموشان، مارس 2016.

تضرُّ الاستخراجيّة الفلاحيّة في شمال افريقيا بمصادر المياه بالأساس؛ فهذه الزراعات الأُحادية المستنزفة للمائدة المائيّة والموجهة للتصدير تتمّ في مناطقٍ جافّةٍ مثل الصّحراء، مُنضِبةً المياه الجوفيّة الثمينة وغير المتجدّدة. كما يعتبر تحويل الأراضي الصالحة للزراعة من انتاج الغذاء إلى انتاج الطاقة (الوقود الزراعي، Agrofuel) والغراسات الموّجهة لصناعة المواد التجميلية في أوروبا (الجوجوبا في تونس مثلًا) تصديرًا فعليّا للماء[11]. على سبيل المثال، برنامج «المغرب الأخضر» (الذي أعدَّ الخطط الفلاحيّة للمغرب الأقصى للفترة الممتدة بين 2008 و 2020)، والمدعوم من البنك العالمي ، يهدف إلى مضاعفة قيمة المحاصيل المُعدّة للتصدير خمس مرات. وذلك عن طريق تحويل استعمال الأرض من محاصيل الحبوب الأساسيّة إلى مجالات أخرى، وعبر تدعيم الاستثمار الخاص في الفلاحة وإزالة القيود التي تقف في وجه حقوق الملكيّة الخاصّة[12]. على نحو مماثل، يواجه الصيد التقليدي الصغير هجومًا من الصيد الصناعي الذي يهدّد التنوع البيولوجي ومخزونات الأسماك. تُسهل النيوليبراليّة تنفيذ ما سبق ذكره عبر مخطّطات، كاتفاقيات «هاليوتيس» واتفاقيات الصيد مع الاتحاد الأوروبي التي تسمح للسفن الأوروبيّة الكبيرة بالصيد المفرط في المياه المغربيّة على حساب صغار الصيّادين[13].

تتعارض الاستخراجيّة تمامًا مع العدالة الاجتماعيّة نظرًا لمُخلّفاتها الكارثية على المستويَيْن الاجتماعي والبيئي[14]. اذ تخلق ما تُسمّيه نعومي كلاين «مناطق التضحيّة»، وهي عبارة عن مناطقٍ خُرِّبَت عبر النشاط الاستخراجي والمعالجة الكيميائية ويسْكُنُها أُناسٌ تمت

التّضحية بأجسادهم وصحتّهم وأراضيهم ومياههم في سبيل الحفاظ على تراكم رأس المال[15]، وهو ما يتناسب مع الطابع العنصري للرأسمالية[16].

تمثّل الخمس حالات المعروضة أسفله محاولة لتجسيد خصائص أوسع للتراكم الأوّلي في جنوب العالم، أين تأخذ المراكمة عن طريق السلب شكل الاستخراج الوحشي ونهب الموارد الطبيعيّة[17]. اذ تُدمّرُ المحيط والمنظومات البيئيّة من خلال الخصخصة وسلعنة الأرض والمياه[18]. وقد تكثفت هذه الممارسات خلال العقود الماضيّة، مُتتبّعة مثال اعادة الهيكلة النيوليبرالي وتسرّب رأس المال العابر للقارات، بما في ذلك رأس المال الاستخراجي[19].

صورة لمظاهرة مناهضة للتكسير الهيدروليكي في ورقلة ، فبراير / شباط 2015. الصورة بعدسة BBOY Lee

لا يمكن فصل المراكمة عبر السلب عن الدور المحوري للامبريالية والاستعمار في عملية التطوّر الرأسمالي. في المناطق التي نُناقشها هُنا، دخلت الفلاحة الرأسمالية لأول مرة خلال القرن التاسع عشر. نأخذ كمثال الصناعات المنجميّة: اكتُشف الفوسفاط في قفصة سنة 1883 وبدأت عمليات التنقيب عن النفط في الجزائر سنة 1894. إنّ هدف الامبريالية هو الوصول إلى «الغنيمة، أي الموارد المُستخرجة والأرض واليد العاملة وتعبئة الموارد لأجل الربح الخاص»[20]. إلى ذلك، لا يمكن أن يحجب مفهوم «المراكمة عبر السلب» بُنيَة «المراكز/ الأطراف» التي تقوم عليها المنظومة الامبريالية[21]. فطبقا لنظرية التبعيّة، تحُول الهيمنة الامبريالية المتواصلة والاستغلال المفرط والعلاقات التجارية غير المتكافئة دون التطوّر الصناعي في بلدان الجنوب، ساجنةً إيّاها في حالة من التخلف الدّائم[22].

بالنسبة لأمين الرأسماليّة هي امبريالية في جوهرها. ورغم استقلال دول الجنوب رسميًّا إلاّ أنّها مازالت ترزَح تحت وطأة الاستعمار السياسي والاقتصادي للمُحتّلين القدامى. غسان[23] شاب مُعطّل عن العمل من الحوض المنجمي بقفصة، عبّر لنا عن غضبه من الوضعية قائلا:

« أعتقد بأن المُحتلين كانوا أرأفَ بنا من أبناء جلدتنا الذين يحكموننا الآن ».

كما عبّر لنا سُفيان، ناشط بحراك مافرات في تمنراست في الجزائر، عن نفس شعور غسّان:

« يُتَعَاملُ معنا وكأنّنا مُحْتلون، بل ربّما بشكل أسوأ ».

يتداخل هُنا الاستعمار الجديد مع الاستعمار الداخلي،

ويُسهّل هذا التداخُلَ منوال التنمية القائم على الاستخراج الذي ينهب ثروات الشعوب ويُحمّلها تكلفته الاجتماعيّة والبيئيّة[24].

3. السياسة الاقتصاديّة للاستخراجيّة في المغرب الكبير/ شمال افريقيا :

تلعب المنطقة المغاربيّة دورًا جيوستراتيجيًا فيما يتعلق بالقطاع الاستخراجي نظرًا لقربها من أوروبا ولثراء أراضيها. اذ تعتبر الجزائر ثالث أكبر مزوّد غاز لأوروبا، بينما تلعب تونس والمغرب دورًا هامًا في انتاج الفوسفاط الذي يُستعمَل كسماد فلاحي ولتغذية الزراعة الرأسمالية العالميّة. أضف إلى ذلك تصدير تونس والمغرب لكميات هامة من منتوجاتها الفلاحيّة لأوروبا. تنعكس هذه الأهميّة الاستراتيجية في محاولات دول الغرب السيطرة على هذه الموارد من خلال الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري مُستخدمة في ذلك اتفاقيات التجارة الحرّة، كالمفاوضات التي تجري حاليّا مع تونس والمغرب حول اتفاقية التبادل الحرّ الشامل والمعمّق[25]. **تُعدُّ إعادة الاقتصاد إلى الطابع الأوّلي (Re-primarization) وتعزيز النمط الاستخراجي من العلامات الفارقة في السياسة الاقتصادية التنموية في هذه المنطقة، وفي الأطراف عموما**[26].

ثلاثة عقود من برامج الاصلاح النيوليبرالي والاصلاح الهيكليّ سُهّلت نقل الموارد العموميّة إلى الخواص من خلال انتزاع أملاك الريفيين بمساعدة الطبقات الكمبرادوريّة الحاكمة. لم يعد يخفى على أحدٍ تغوّل رأس المال العابر للقارات في القطاعات الاستخراجيّة المغاربيّة. إذْ تحضر الشركات المتعددة للجنسيات بقوة وبطرق مختلفة في البلدان الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب). فبينما تتمتّع بتواجد معتبر في قطاع المحروقات الجزائري، مازالت الشركة الوطنية للغاز والنفط سوناطراك (Sonatrach) مسيطرة على ما يقارب 80% من جملة الانتاج بهذا القطاع. الّا أنّ الأخير يشهد منذ التسعينات خصخصة تدريجيّة. فقد استغل النظام فرصة الحرب الأهليّة لإمضاء عقود ربحيّة لفترات تمتد لثلاثين عامًا[27] مع شركات مثل بريتش بتروليوم (BP) وطوطال (Total). شهدت الجزائر منذ الثمانينات اعادة اقتصادها إلى القطاع الأوّلي (Re-primarization)، اذ تُشكّل المحروقات حوالي 97% من الصادرات وأكثر من 60 % من الناتج المحلي الاجمالي. قانونيًا تتحصّل سوناطراك على أغلبية مشاريع النفط والغاز في الجزائر ومع ذلك بُذِلت عدة محاولات خلال العقدين الأخيرين لفتح قطاع المحروقات وتحريره أكثر من خلال تقويض قاعدة الملكية 49-51 ٪ (والتي تمثل الحد الأدنى للسيادة الطّاقية[28]).

في المقابل، في تونس بإمكان الشركات العابرة للقارات امتلاك 100% من الامتيازات. شال (Shell) وهي المُنتج الأكبر للنفط في البلاد (بعد أن استحوذت على شركة بريتش غاز- سنة 2016) تُوفر ما يقارب 60% من حاجات البلاد المحليّة عبر حقليْ مِسكار وصدربعل. كما تمتلك الشركة 100% من فوائد حقل صدربعل وهو الحقل الأكثر انتاجيّة في البلاد. والأدهى من ذلك أنّها تبيعه للشركة الوطنية للكهرباء والغاز بأسعار السوق العالميّة وبالعملة الصعبة[29].

لكن، وعكس بلدان أمريكا الجنوبيّة، يلعب رأس المال الأجنبي الاستخراجي دورًا ثانويا (إن وُجد من أساسه) في قطاع المناجم، أين يلعب رأس المال المحلّي الدور الأهم (القطاع العام والقطاع الخاص). من أكبر اللاعبين في هذا المجال: في تونس شركة فوسفاط قفصة التابعة للدولة وفي المغرب المكتب الشريف للفوسفاط (OCP)، وكذلك مناجم (Managem) وهو فرع تابع للشركة الملكيّة القابضة: الشركة الوطنية للاستثمار التي تحتكر قطاع التعدين واستخراج المعادن. توسّع رأس المال المغربي (بما في ذلك الاستخراجي) خارج الحدود المغربية إلى أسواق افريقية أخرى. مرّت عملية التدويل هذه بمراحل تركيز ومركزة الثروة في أيدي المجموعات. وكنتيجة لإعادة الهيكلة النيوليبرالية التي أملاها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إثر أزمة الديون خلال الثمانينات[30]، تقوم شركة «المناجم» بتطوير مشاريع تعدين في السودان والغابون وأثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو. في جمهورية الكونغو الديمقراطيّة، دخل المغرب في شراكة مع المجموعة الصينية «وانابو» للمناجم وحصلت على رخصة مُهمّة لاستغلال منجم كالوكوندي لاستخراج النحاس. يغزو عملاق الفوسفاط (المكتب الشريف للفوسفاط) كذلك القارة الافريقية بفتحه 14 فرعا[31]. في الجانب الفلاحي ساهمت بعض المجموعات الصناعية

مثل سيفيتال الجزائرية والصفريوي المغربية في الاستيلاء على أراض في بلدان افريقية أخرى[32].

لم تكن بلدان شمال افريقيا في جبهة مقاومة جذرية للسوق العالمية بالطريقة التي قاومت بها فنزويلا وبوليفيا والاكوادور[33]. تتخذُ هذه البلدان الثلاث نوعا مختلفا من الاستخراجيّة، «استخراجية جديدة تقدّميّة» أكثر دولتيّة[34]. وتُفهم كذلك على أنّها تنمويّة ما بعد نيوليبراليّة[35]. على الرغم ممّا سبق، لم يستطع أيٌّ من هذه الأنظمة الثلاث النجاة من فخّ تنمية «الاستخراجية الجديدة»، والتي تستوجب الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسلّل رأس المال الأجنبي والتعامل مع وكلاء رأس المال الاستخراجي. تُعتبر الجزائر سبّاقة في هذا الشأن. اذ تبنّت خلال السبعينيات مشروعًا تقدّميًا وشاملاً ، اعتمد إلى حدّ كبير على تصدير المحروقات، ممّا سهّل تفكيكه وايقاف تجربة «فك الارتباط» حين تهاوت أسعار النفط. اثر ذلك، عبَّدَ عصر الهيمنة النيوليبراليّة الطريق لاستخراجيّة متوحّشة، تتنافس فيها شقوق مختلفة من الطبقة الكمبرادورية الحاكمة على عقود النفط والغاز مع مستوى أكبر من الاستغلال يصاحبها تأثير مدمر على المجتمع والبيئة[36].

تُسهّل دول شمال افريقيا دخول وعمل رأس المال الاستخراجي العابر للقارات عبر تمرير قوانين مُشجعة ومُلائمة للصناعات الاستخراجيّة. وقع في هذه الدول بناء اقتصاديات نيوليبرالية استخراجيّة مُعتمدة على تصدير السلع الأوّلية، بما في ذلك المنتجات الزراعية لصالح رأس المال الخاص. كما فتحت البلدان الثلاثة الباب للتكسير الصخري والتنقيب البحري. وأغدقت على الخواص بحوافز مغرية تشجيعا لهم على الاستثمار. يشابه وضع تونس والمغرب وضعيْ المكسيك وكولومبيا مع اندماج أكبر لهاتيْن الأخيرتيْن في الاقتصاد العالمي. اذ تعتمد جميع هذه الدول على سياسة نيوليبرالية في مُقاربتها الاستخراجيّة. الّا أنّ الحالة الجزائرية يشوبها نوع من الالتباس؛ وبإمكاننا هنا استعارة كلمات جان لاست حول البيرو[37] والقول بأنّها «نيوليبراليّة مع تدخل الدولة» لصالح رأس المال. اذ تُحني الدولة رأسها لصالح رأس المال الاستخراجي العابر للقارات، من خلال عديد التراخيص الممنوحة للشركات متعددة الجنسيات، لكنّها تلتزم في الآن ذاته بالإنفاق على مشاريع بُنية تحتية ومشاريع زراعيّة ضخمة، وإن استوطنها الفساد.

4. دراسة حالات مقاومة الاستخراجية في المنطقة المغاربية :

الحالة الأولى - الجنوب الجزائري: الاستعمار الطاقي والعنصرية البيئية وحركة المُعطّلين

إن الانتفاضات والحركات الاجتماعيّة التي شهدتها منطقة الصحراء في الجنوب الجزائري في السنوات الستة الأخيرة، ما هي إلّا تجسيد لتمرّد ضحايا الرأسمالية الأحفورية: عصر الإدمان على حرق الوقود الأحفوري في ظل ضرورة استمرار التراكم الرأسمالي[38]. تُبيّن لنا مقاومة الاستخراجية بأنّ المجتمعات المحرومة لا تسمح لهذه الأخيرة، ومنطقها التنموي المراكم لرأس المال والمُعمِّق للتّخلف في نفس الوقت ، بالمرور بسلاسة. اذ بينما تتأتّى ثروة الجزائر أساسا من النفط والغاز المستخرجيْن من الصحراء، تظّل المناطق الصحراوية هي الأفقر في البلاد بعد أن عانت عقودًا من النّقص التنموي. اذْ تُمارس النخب الحاكمة سياسات ريعية وفاسدة تُجاه الجنوب، ممّا يُديم منوال التنمية غيرالمتكافئ؛ اذ يتمتع الشمال الجزائري نسبيًا بـ«التنمية» على حساب الجنوب الطرَفي وسكّانه[39].

لا يقبل جزائريّو الجنوب بهذه الوضعية، التي تُوصف اجتماعيا بأنّها عنصرية مُختلطة باحتقار لطريقة الحياة الريفية السائدة في الجنوب. عبّر صالح، أحد قادة انتفاضة 2015 التي قامت ضد التكسير الصخري في عين صالح، عمّا يراوده قائلا:

« ها إنّك ترى الوضعية الكارثية للمدينة ولبنيتها التحتية ولهم الجرأة الآن للقدوم لتلويث مياهنا. يُريدون التضحية بنا، وأقولها علانية: هذا ظلم وعنصريّة ولن نصمت في وجوههم ».

يُردف فتحي، ناشط شاب من نفس المدينة، بقوله :

« صُنّاع القرار، وسكان الشمال عموما، يعتقدون أنّنا حمقى وغير قادرين على فهم ما يجري، لكنّ حراكنا المواطني يُثبت خطأهم ».

مُظاهرة ضد التكسير الهيدروليكي في عين صالح بالجزائر، فيفري 2015. بعدسة بي بوي لي (BBOY LEE)

ظهرت حركة المُعطَّلِين عن العمل، وهي حركة منضوية تحت التنسيقية الوطنيّة للدفاع عن حقوق المُعطَّلين (شبكة غير رسمية تضم الآلاف من المعطَّلين الشباب من كل أنحاء البلاد وخاصة من الجنوب)، سنة 2013 في ورقلة التي تبعد 85 كلم من حاسي مسعود إحدى أغنى الأقطاب البترولية بالبلاد وأوّل مدينة طاقيّة في الجزائر[40]. وقد نجحت الحركة في حشد عشرات الآلاف من الناس في احتجاجات مهمّة. نذكر منها بالأخصّ المظاهرة الكبيرة في 13 مارس 2013، والتي تلتها سبع عشرة مظاهرة بين فيفري 2014 ومارس 2015 (مؤثّقة في الصحافة الوطنية[41]). طالب المحتجّون آنذاك بوظائف لائقة واحتجّوا ضدّ الاقصاء الاقتصادي والحيْف الاجتماعي وتخلف الجهة تنمويا. كما تظاهروا سنة 2015 ضدّ استغلال الغاز الصخري. ننقل هُنا سؤالا جوهريًّا طرحه كريم أحد قادة الحراك في ورقلة:

« لماذا لا نتمتع بالثروة التي يدُرّها النفط القابع تحت أقدامنا؟ »

تجاوبت السلطة مع الحراك بمحاولة سحقه وتشويه سمعته، ممّا لعب دورا هامًا في اعطاء الانتفاضة التي انطلقت في جانفي 2015 بُعدا معاديًا للامبريالية. عبّر أمين، قائد آخر في حركة المعطلين، عن فزعه حين علم بأنّه من الممكن أن تتورط بعض الشركات الفرنسية، بما فيها طوطال (Total) وإنجي (GDF-Suez)، في التكسير الهيدروليكي (Fracking) لاستخراج الغاز في وطنه بينما مُنعَت من ذلك في فرنسا:

« هذا شكل آخر من الاستعمار. ويغضبني أن أشاهد صُنّاع قرارنا يتخذون هذا المسلك! »

يُعدُّ نقل أعباء هذه الصناعة المُدمّرة من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب وتحميلها تكلفتها، استراتيجية رأسمالية مرتبطة بالهرميّة العرقيّة والطبقيّة، أين ترتبط العنصرية البيئية بالاستعمار الطاقيّ.

في أوائل سنة 2018، أعلن الرئيس المدير العام للشركة الوطنية سوناطراك أنَّ شركات النفط الكبرى: أناداركو (Anadarko) وطوطال (Total) وآني (ENI) وستاتويل (Statoil) قد عبّرت عن استعدادها لمساعدة الجزائر على بدء التنقيب البحري. وفي 30 أكتوبر 2018 أمضت سوناطراك أوّل عقد مع بريتش بتروليوم والاكوينور النرويجية (ستاتويل سابقا) لاستغلال المحروقات غير التقليدية، بما في ذلك الغاز والنفط البحريّيْن[42]. مرة أخرى، يكرّس النظام الجزائري تبعيّة البلاد لقطاع المحروقات بتعريضه الاقتصاد لدورات الصعود والنزول المرتبطة بارتفاع

وانخفاض أسعار الغاز والنفط.

يُمكننا تفسير هذه النقلة نحو نهج استخراجي أكثر تدميرًا، أوّلًا بالرغبة في الحفاظ على تدفق العملات الأجنبيّة إلى الخزينة الوطنية لسدّ العجز في مستويات الدخل التي يسبّبها انخفاض أسعار النفط التقليدي، وثانيا بمحاولات الاتحاد الأوروبي العدوانيّة للاستحواذ وانتزاع غازٍ أكثر من الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ استعمال تكنولوجيات أكثر تدميرًا مثل التكسير الهيدروليكي والتنقيب البحري لاستخراج الموارد الطبيعية الجزائرية هو محاولة لتوسيع حدود التراكم الأوّلي من زاوية رأس المال الاستخراجي العابر للقارات. وهو ما يُظهر نفسه في «تآكل نوعي لظروف عيش الانسان، دون أن نتحدّث عن ظرف عيش باقي الكائنات»[43].

الحالة الثانية - أرخبيل قرقنة في تونس: على تخوم التغير المناخي ومقاومة الاستخراجية

يقع أرخبيل قرقنة في خليج قابس بالساحل الشرقي لتونس. ونظرا لمناخها الجاف فإنّ صيد الأسماك هو النشاط الاقتصادي الأهمّ بقرقنة. تُعرَف الجزيرة كذلك بأنشطة الشركات العابرة للقارات المُنقِّبة على الغاز والنفط مثل بيتروفاك (Petrofac). يُعاني الأرخبيل من تهديديْن أساسيَّيْن؛ يتمثّلُ الأوّل في التداعيات الكارثيّة للاحتباس الحراري[44]، أمّا الثاني فهو عمليات التنقيب واستخراج النفط والغاز المُصمّمَة لتحقيق أرباح كبيرة على حساب تنمية الجزيرة ونظامها البيئي.

شهد مارس 2016 صراعا اجتماعيا بيئيا بين صيّادين وشركة النفط طينة بِتروليوم (TPS). احتج الصيادون على انسكاب كمية هامة من النفط في البحر وأرجعوا ذلك لتسرّبٍ من أحد الأنابيب البحرية. لم يكن غضب الصيادين العارم فقط من أجل السمك الذي نفق وتعريض التنوع البيولوجي البحري للخطر وبالتالي تهديد مصدر عيشهم، بل كذلك لمحاولة الشركة التقليل من التداعيات الخطرة لما جرى وحتى محاولة التعتيم عليه. حسّان، أحد الصيادين،أكّد بأنها:

« ليست المرة الأولى التي يحصل فيها شيء كهذا. لوَّثت شركات النفط بحرنا عديد المرّات ».

أردف شفيق، صيّاد آخر، معبّرا عن غضبه:

«على الشركة تحمُّل مسؤولية التسرّب الذي حصل، والضرر البيئي الذي سبّبته، وعلى سلطاتنا أن تحاسبها على أفعالها ».

تسرب للنفط على شاطئ سيدي فرج في قرقنة ، مارس 2016. الصورة من soseau.net

تنقلّ وزير البيئة التونسي بالفعل إلى عين المكان لطمأنة النّاس بأنّه قد تمّ فتح تحقيق واتخاذ اجراءات لتنظيف النفط المسكوب في البحر. ولكنّ زيارته تبدو أقل تركيزًا على معالجة مشاكل الصيادين ورفع الضيم عنهم، بل تهدف في الأصل إلى حماية مصالح الصناعة النفطيّة عبر محاولة تجنّب التصعيد وتجذّر الاحتجاجات. وهو أمر في غاية الأهميّة، خاصّة في وقت بدأ الناس فيه بتوجيه غضبهم نحو شركة نفط وغاز أخرى (بيتروفاك).

بعد عشر سنوات من الحصول على امتياز التنقيب على غاز الشرقي عن طريق صفقة فاسدة، وبعد خمس سنوات من الثورة التونسيّة، واجهت بيتروفاك سنة 2016 سخطًا متزايدًا؛ ففي أولى أسابيع شهر أفريل عانت قرقنة من عنف بوليسي وقمع للاحتجاجات التي تلت فضّ قوّات البوليس بالقوة اعتصاما سلميًّا قام به متخرجون جامعيون مُعطّلون عن العمل مُنضوون في الاتحاد الوطني لأصحاب الشهادات المُعطّلين عن العمل، أمام مقرّ مصنع غاز بيتروفاك، وقد أوقفوا فيه الانتاج جزئيًّا[45]. التقيت خلال زيارتي للمكان في مارس 2016 بِسُمية، إحدى المعتصِمات في مارس 2016، وهي خرّيجة جامعيّة مُعطّلة عن العمل قالت:

« أنا صاحبة مؤهلات دراسية عالية ولكني اضطُرِرت للعمل كسكرتيرة في الوظيفة العموميّة. تم توفير هذه الوظائف غير اللائقة بالإضافة إلى مئات الوظائف الأخرى عن طريق صندوق التنمية الذي ساهمت فيه بتروفاك. الآن وقد قررت إيقاف دفوعاتها، أصبحتُ مثل العديد دون عملٍ، هذا أمر غير مقبول ومُهين ».

يجب فهم الاستياء والغضب في سياق الامتعاض الشديد من الهجمات النيوليبرالية والاستعمارية الجديدة على سيادة البلاد مع اليأس من الوعود المُخلَفَة للثورة التونسية[46]. ويُرى هذا خاصة في المناطق الداخلية التونسية، التي تتسم بضعف التنمية[47].

الحالة الثالثة ـ المناطق الداخلية المغربية والتونسيّة والفوسفاط: خريبكة وقفصة

يُعدُّ المغرب وتونس من أكبر منتجي الفوسفاط في العالم. سُجّل المغرب (بما فيه الصحراء الغربيّة) كثالث أكبر منتج للفوسفاط في العالم لسنة 2017[48]، إذْ تبلغ احتياطات المغرب من الفوسفاط حوالي 70 بالمائة من العرض العالمي كما تحتكر شركة «المكتب الشريف للفوسفاط» التابعة للدولة القطاع.

يوجد بخريبكة أكبر منجم للفوسفاط في المغرب، وعلى الرغم من اكتشاف الفوسفاط بالمنطقة منذ سنة 1923 إلّا أنّها مدينة غير ثريّة[49]. كما أنّ انقسامها إلى جزئيْن واضح للعيان: أحياء غنيّة أين يقطن المهندسون والأثرياء، فيلّات ومبانٍ ذات طابع معماري أوروبي باقية من زمن الاستعمار، وأحياء الطبقة العاملة المُقامَة

التقطت في خريبكة في جانفي 2016. يمكن رؤية تلال نفايات الفوسفات في الخلفية. بعدسة حمزة حموشان

مقابل تلال مخلّفات الفوسفاط.

تُعرف خريبكة بالاعتداءات المتكررة على النقابات وتزايد شركات المناولة. وهي علامات على الاستغلال الوحشي للطبقة العاملة وهشاشتها[50]. تقول أمينة، مناضلة محليّة:

« أصبحَت ظروف العمل شديدة الخطورة... هُنا لا يتم استغلال العمّال فقط. بل نرى كذلك شباب الخريبقة يُخاطرون بحياتهم للوصول إلى أوروبا ».

عزّزت ظاهرة «**الحرقة**» (الهجرة غير النظاميّة) إلى أوروبا مفارقة المراكمة والسلْب؛ فللمدينة جالية مُهاجرة مُعتَبرة، خاصّة بإيطاليا. تتمظهر مقاومة هذا الوضع في أشكال مختلفة: مُطالبة أبناء عمَلة المنجم السابقين بتشغيلهم في الشركة واحتجاجات ضد نظام المناولة الذي يفرض ظروف عمل مزرية حتى يزيد في الأرباح وكذلك طلبات بالدمج في المكتب الشريف للفوسفاط، إلخ[51].

أما عن تونس، فقد اكتشف المستعمرون الفرنسيون الفوسفاط سنة 1883. شكّل اكتشافه وانشاء مدن صناعية مُحيطة بمناجمه (الرْدَيّف وأُمّ العْرايِس والمْظِيلَّة) والتحوّل الجذري الذي خلقه في عيش النّاس بعيدًا عن زراعة الكفاف والبداوة، فعلا تراكميا أوّليًا[52]. ومنذ الحقبة الاستعماريّة، مثّل الثنائي صفاقس-قفصة محورا أساسيا في استغلال الفوسفاط بالبلاد. فما تُنتجه قفصة يُغادر نحو أوروبا عبر ميناء صفاقس. قُبيْل سنوات من الاستقلال، وُلدت الصناعة الكيمائية للفوسفاط مع إنشاء أوّل مصنع للمجمّع الكيميائي في صفاقس، ثمّ لحقه مصنعٌ ثانٍ بقابس سنة 1972.

زيارة لمنطقة غسيل الفوسفاط في الرديّف، أفريل 2017. المنطقة قريبة من وسط المدينة حيث يعيش الناس. لم يتغير الحال منذ عهد الاستعمار. بعدسة ندى الطريقي

تعاني المجتمعات المحليّة في هذه الجهات من المنوال التنموي الاستخراجي الذي يعيد انتاج نفسه عبر نهب الموارد والتهميش والمزيد من التدهور البيئي، خاصّة مع التحوّل من مناجم تحت الأرض إلى ما يُعرف بالمناجم المفتوحة أواخر التسعينات[53]. يتأثّر السكان المحليون بطرق مختلفة بالرجّات الأرضية الناجمة عن الانفجارات الديناميتية للصخور. الاّ أنّ الاشكالية الأهمّ هنا تتمثل في عملية الاستيلاء على المياه. فقفصة منطقة شبه قاحلة يمكن أن يُقطع عنها الماء لأسابيع متتالية، خاصة خلال فصل الصيف، ممّا يُجبر المتساكنين على شراء صهاريج مياه. تستهلك شركة الفوسفاط بقفصة أكثر من ثلاثة أرباع القُدرة المُستَغَلَّة (565 لتر في الثانية) للمائدة المائية الباطنيّة لأمّ العرايس -الرديّف حتى تقوم بعملية الترشيح اللازمة لفصل المعادن من الخام[54] ويتبع ذلك تصريف المياه غير المُعالَجة مباشرة في المزارع، ممّا يسبّب تلوّث خزانات المياه ويلحق أضرارًا بخصوبة التُربة[55] في منطقة ذات امكانات زراعيّة لا بأس بها[56].

لا يدرُّ هذا القطاع الاستخراجي الموجّه للتصدير ثروة على الجهة ولا يخلق شغلا كافيا لأبنائها. في سنة 2008، احتج المعطّلون عن العمل على ممارسات توظيفيّة فاسدة في المناجم، فحاصرت الشرطة طيلة ستة أشهر المناطق المحتجّة[57]. تُعتبر أحداث الحوض المنجمي التي قمعها بن علي بعنف أُولى الشرارات التي أشعلت ثورة 2010/2011[58]. بعد انتفاضة 2011 احتلّ شباب مُعطّلون عدّة مرات مواقع انتاج الفوسفاط ومناجمه في المنطقة وأوقفوا العمل بها.في مارس 2016 ، كان الانتاج متوقفا كليًّا في مدينَتَيْ أمّ العرايس والرديّف نتيجةً لاعتصام الشباب بالمكان لفترة تعدّت ستة شهور، لم يسمحوا خلالها بأيّ انتاج[59]. إبراهيم، أحد المحتجين الشباب، صرّح:

« نريد عملا ولكنهم لا يصغون إلينا. لقد مرّت أشهر ونحن مرابطون هنا، نحن عازمون على ايصال أصواتنا ».

أخبر توفيق، رئيس جمعية « الحوض المنجمي للاستثمار والتنميّة» بأم العرايس، الأفراد والمنظمّات المشاركين بالقافلة التضامنية العالمية التي زارت المدينة في أفريل 2017:

« ما أدركناه اليوم بعد ستّ أو سبع سنوات من الثورة هو أنّ الغليان الاجتماعي مازال على حاله، وكأنّ شيئا لم يتغير منذ 2008. اذ يمكن تلخيص المسألة في الحوض المنجمي في أنّ قطار الفسفاط يُغادر مُحمّلاً ويعود فارغًا من أيّ تنمية. اليوم تلوث الشركة محيطنا دون أدنى احترام للناس. على الشركة أن تعيد النظر في حساباتها فيما يتعلّق بالتنمية والتلوث ».

لتهدئة شباب المنطقة الغاضبين، وظّفت الحكومات المتعاقبة آلاف المُعطّلين عن العمل، في مواصلة لسياسة بن علي التي تشتري الولاء عبر الانتداب في القطاع العام. الصادم في الأمر هو خلق السلطات لوظائف وهميّة في بعض «شركات البيئة» التي توّظف آلاف الشباب دون اعطائهم أي مهام فعليّة[60]. اذ انتدبت شركة الفسفاط التابعة للدولة 8000 عاملٍ جديد على الرغم من انخفاض أرباحها في السنوات السبعة الأخيرة. في فيفري 2018، سجلّت الشركة 13.500 موّظفا يتقاضون أجورًا دون القيام بأيّ عمل[61].

لقد كان لكلّ الاحتجاجات التي تحدثنا عنها آنفًا أثرا كبيرا على الانتاج. اذ كانت تونس سنة 2010 خامس أكبر مُصدّر للفسفاط في العالم ولكن بحلول سنة 2017 تراجعت صادرتها إلى النصف واحتلّت المركز الحادي عشر عالميا بسبب التوقف المتكرّر للانتاج[62]. نتّفق مع بن خليفة في تحليله لانتفاضة أخرى للشباب العاطلين عن العمل (بين أفريل وجوان 2017) في تطاوين، منطقة غنية بالنفط في جنوب تونس لمّا يقول أنّ **هذه الاحتجاجات تكون أكثر نجاعة حين تستهدف رأس المال أو مصادر الثروة سواء كانت أرضًا أو مصادرًا طبيعيّة**[63]. وهو ما قام به المعطّلون عن العمل في تطاوين حين أوقفوا انتاج النفط. فردّت الدولة بقمع عنيف قبل أن تحُلّ النزاع بعرضها مئات الوظائف. في ماي من سنة 2017 صرّح الرئيس التونسي السابق الباجي قايد السبسي بأنّه لن يسمح بأيّ تعطيل أو توقيف لإنتاج الأقطاب الاقتصادية، معلنًا في نوفمبر2017 عسكرة المواقع الاستراتيجية. وآذن بناء عليه للعسكر بالتدخل واستعمال القوّة لحماية هذه المُنشآت من الحركات الاجتماعيّة أو من أيّ اضطرابات أخرى[64]. من الجليّ هنا أنّ تدخّل الدولة كان ضروريا للمحافظة على استحواذٍ غير مقيد على الموارد التي تحتاجها الأسواق العالمية.

الحالة الرابعة - قابس وآسفي: توأم في جحيم النهج الاستخراجي

كانت قابس، الواحة الساحلية الوحيدة على ضفاف المتوسط، تُسمّى بـ«جنّة على الأرض» لأجل طبيعتها الخلّابة[65]. في سنة 1972، أُنشئَ مجمع كيميائي على شواطئها لمعالجة الفوسفاط الآتي من الحوض المنجمي بڤفصة. ألحق المجمع ضررا كبيرًا بالمنطقة، متسبّبًا بتلوّث سامّ أتلف الغطاء النباتي واستنزف المياه. كما مسّت تداعياته كلّ مكوّنات النسيج الاجتماعي، خاصة أولئك الذين يتصدّرون خطّ الفقر.

تُظْهر المقابلات التي أُجريَت مع صيّادين من المنطقة، خلال زيارة القافلة التضامنية، التراجع الكبير لمحصول الصيد في السنوات الأخيرة والضرر الذي لحق بالتنوع البيولوجي نتيجة لفضلات المصنع المسكوبة مباشرة في البحر. داوود، ناشط ضمن حراك «النجدة لقابس» (SOS-GABES) قال لنا أنّ العائلات:

« تعيش الآن على دخل صندوقيْن أو ثلاثة صناديق من الأسماك؛ أسماك صغيرة جدًا: لا شيء فعليًا! »

أمّا أحمد، وهو فلّاح من شنني على تخوم قابس، فقد أوضح من جهته:

« يوجد تدمير في قابس، لا توجد تنميّة... كان يوجد ثلاثين عينًا مائية من قابس إلى هنا، تُغطّي حاجيات الواحة ولكنّها جفّت بعد أن حفرت الشركة آبارًا عميقةً ».

شاطئ في قابس حيث يصطاد السكان المحليون. لكن للمصنع القريب تأثير سلبي على محصول الصيد والتنوع البيولوجي. بعدسة حمزة حموشان

تحتضن آسفي بالمغرب مصنع فسفاط ومصنع اسمنت، ويتمّ بناء محطة انتاج للطاقة تعمل بالفحم. يبعُد مصنع الفوسفاط التابع للمكتب الشريف للفوسفاط سبعة كيلومترات عن مركز المدينة، كما يقع في منطقة صناعيّة تحتوي على بقايا صناعة تعليب الأسماك، والتي أُتْلِفت بسبب التلوث الصادر عن مصانع الفوسفاط، ممّا أدّى إلى انخفاض هائل في الثروة السمكيّة[66]. يدفع العمّال والمتساكنون ثمن هذه الصناعة الملوّثة من صحّتهم. إذ يُعرَف عن هذه المدينة ارتفاع معدّل الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي وهشاشة العظام واصفرار الأسنان[67].

وعلى الرغم من كونها مدينة صناعيّة، فإنّ انتشار البطالة والفقر والتهميش لا يخفى عن العيان[68]. إدريس، شابّ من دُوّار البورات، قرية تبعد أقل من كيلومترٍ واحد عن المجمع الكيميائي، أخبرنا كيف أُجبِر سُكّان هذه القرية الصغيرة -التي كانت مزدهرة في الماضي- على مغادرتها للعثور على سُبُل عيشٍ أخرى:

« لأنّ زراعة الكفاف والرعي قد تأثّرت بشدة من التلوث ».

إلى جانب النزاعات العمالية والصراعات التي اندلعت في مجمع الفوسفاط على مرّ السنين، تحرّكت مجموعة من السكّان المحلّيين ضد مشروع الطاقة الحرارية التي تعمل بالفحم. سُجّل آخر احتجاج سنة 2014 قبل أن تواصل السلطات انجاز المشروع[69].

خلال أكتوبر/ نوفمبر 2016، احتضنت آسفي منتدًى عالميا بديلًا ضدّ القمّة الدولية للمحادثات حول المناخ COP22، وقد جمع هذا المنتدى ناشطين معادين للرأسمالية والامبريالية من البلدان المغاربية وبلدان أخرى. مثّل هذا المنتدى بالنسبة للناشطين المُشاركين لحظة إيضاحٍ وتوحيد للأفكار والخطط لمواصلة العمل على مستوى المنطقة ضد النهج الاستخراجي والاستعمار الجديد[70].

نفايات صناعية من مصنع الفوسفاط في آسفي تم إلقاؤها مباشرة إلى المحيط ، مما أدى إلى تدمير الأسماك والحياة البحرية. يمكن رؤية محطة الطاقة الحرارية التي تم إنشاؤها حديثًا والتي تعمل بالفحم في الخلفية. الصورة التقطت في جانفي 2016 بعدسة حمزة حموشان.

الحالة الخامسة - إميضر وجمنة: مقاومة القرويين ضد السّلب

يُمثّل صراع إميضر، مجتمع رعوي زراعي أمازيغي، ضد أكبر منجم للفضة في إفريقيا صراعا أيْقونيًا ضد الاستخراجية في المغرب الأقصى وفي البلدان المغاربيّة عمومًا. منجم إميضر تُديره «شركة التعدين بإميضر» وتملكه الشركة الوطنية للاستثمار وهي شركة خاصة تابعة للعائلة الملكيّة الحاكمة. إنّه المنجم الأكثر انتاجا للفضة في افريقيا، ممّا وضع المغرب ضمن أكبر عشرين منتج للفضة في العالم سنة 2017[71]. **لم تفشل الشركة المنجمية في خلق مواطن شغل لشباب المنطقة فحسب ولكنها تُتهم كذلك بتلويث المحيط واستنزاف مصادر المياه عن طريق حفر الآبار في أراضي السكان المحليين. وهو ما أدّى إلى تداعيات كارثية على الفلاحة المحليّة، وعلى نظام الخطارات المائية**، شبكة قنوات تقليدية تحت الأرض توفر المياه للمزارعين في المنطقة الصحراوية منذ القرن الرابع عشر[72]. دُمّرت بيئة اميضر وتم التضحية بصحة وسُبُل معيشة سكان الريف الفقراء من أجل إنتاج المجوهرات والأدوات الكهربائية الموجّهة للأغنياء.

طيلة ما يناهز ثلاثة عقود، خاض مزارعو ورعاة إميضر (مُلّاكو قطع أراضي صغيرة جدّا) وكذلك الشّباب المعطّلون عن العمل والعمّال المهاجرون، معارك عدّة ضدّ المنجم مستعملين وسائل احتجاج مختلفة: مظاهرات واعتصامات قبالة المنجم وأحيانا احتلاله. تردّ الدولة في كلّ مرّة بالعنف والقمع وسجن الناشطين[73]. سنة 2011، قام بعض الشباب، طلبة بالأساس ومعطلون عن العمل وعمال ريفيّون شبه بروليتاريين، باعتصام في جبل ألبّان؛ يُعَدُّ الأطول في تاريخ البلاد[74]. طالب المحتجون بوقف نهب المياه مصرّين على أن تحقّق الشركة والسلطات التنمية المحلية وأن تخلق الوظائف التي استفاد منها بشكل رئيسي إلى غاية هذه اللحظة، أشخاص من خارج قراهم.

نجحت حركة على درب 96 – إميضر، حركة ريفيّة، في مواصلة المقاومة إلى حدّ ما عبر نسج روابط مع حركات من بلدان مختلفة شاركت في محادثات مؤتمر مراكش حول المناخ «COP22»، ما سمح لهم بالتعريف بقضيّتهم[75]. ولكن تشهد دينامكية المقاومة حاليًا جمودًا نظرا لما يعتريها من قصور نسبي في الرؤية والمطالب. وبينما لا يبدو هناك أي تقارب بين المحتجّين وعمال المنجم، تواصل الشركة استخراج الفضّة - بحماية من السلطات - مُتجاهلَةً معتصم ألبّان. علاوة على هذا، تُواجه الحركة صعوبات داخلها: فهي غير متجانسة وتعبُرها نزعات ثقافويّة ترغب في تصوير الصراع على أنّه صراع هويّاتي، فتزيد الوضعية تعقيدا وتخلق المزيد من الانقسامات ممّا يحول دون أيّ تضامن فعّال.

نساء أمازيغيات من اميضر يحتججنَّ على المنجم الفضي الذي استنزف احتياطيات المياه لعشرات السنين ودمّر المجتمع الزراعي. بعدسة نادر بوحموش

لا تختلف الوضعية كثيرًا في واحة جمنة بالجنوب الشرقي لتونس، وهي منطقة مشهورة بجودة تمورها. إذ شهدت الواحة في السنوات الأخيرة معركة مهمّة وملهمة لاسترجاع الحق في أرض الأجداد. **من خلال احتلال أرضهم المُصادرة منذ زمن طويل والعمل فيها، بادر الناشطون المحلّيون بتجربة إدارة ذاتية طوعيّة، بما أبرز أهمية ومركزية الحق في الوصول إلى الأرض والموارد الطبيعية خلال فترات المدّ الثوري**[76].

انتزع المستعمرون الفرنسيّون أراضي فلّاحيّ جمنة سنة 1912 ولم تتغير وضعيتم حتى بعد الاستقلال، إذْ ظلوا بلا أرض. فقد خيّرت النخبة الحاكمة آنذاك تأميم الأرض عوض ردّها لمالكيها الأصليين ،التاريخيين والشرعيين. ومع موجة الخصخصة واستشراء الفساد والمحسوبية في الاقتصاد التونسي أعلنت الشركة العموميّة المُديرة لواحة جمنة افلاسها سنة 2002، ممّا فتح الباب لمستثمريْن من الخواص قريبيْن من السلطة لكراء الواحة بسعر رمزي، مُحققيْن بذلك أرباحا خيالية. احتاج الأمر لانتفاضة شعبية لقلب هذه الوضعية البائسة. اذ شجّعت ثورة 2010-2011 أهالي جمنة و«لجنة حماية الثورة» بالمكان على استرجاع أرضهم المسلوبة وطرد المُستغليْن يومين فقط قبل سقوط بن علي. إنّها فعلا تجربة مُلْهمة لأُناس أخذوا زمام أمورهم وأداروا جماعيًّا أرضهم ومواردهم لصالح المجموعة. أنشؤوا جمعية حماية واحات جمنة (ج.ح.و.ج) التي تولّت منذ ذلك الوقت إدارة الواحة، واستثمار مداخيلها وانجاز مشاريع تنموية بالمنطقة. تضاعف الانتاج بين سنتيْ 2011 و2014، كما تُوّفر الواحة الآن حوالي المائتيْ موطن شغل مُقابل عشرين قبل سنة 2011. قال لنا الطاهر الطّاهري رئيس الجمعية:

« هذه التجربة غنيّة بالدّروس. لم نعد تحت وصاية الدولة، وصرنا نتحرك من أجل الصالح العامّ. الكلُّ يتطلّع لتجربة جمنة وهو ما يمنحنا أكثر قوّة وتضامنا بيننا ».

أزعجت هذه التجربة التضامنية الطبقة الحاكمة واعتبرتها تهديدا لمصالحها، فهي ترفض اعادة توزيع الأراضي واعادة تنظيم الانتاج بشكل جماعي. فبادرت السلطة بعدّة محاولات لإفشال التجربة (كتجميد حساب الجمعية البنكي) ولتشويه سمعة قادتها من أجل إجبارهم على الخضوع[77]. تتواصل المفاوضات الآن للدفع نحو صيغة تعاونيّة في الإدارة والانتاج. ولكنّ الأخطر من التهديدات الخارجية، التي تواجهها الجمعيّة، التّحديات الداخلية المتمثلة في التوترات المتصاعدة بين عمّال الواحة وقيادة الجمعية المُتردّدة حتى الآن في إشراكهم بفعالية في عمليّة اتخاذ القرار. دون اعتماد مركزي على من يعملون مباشرة في الأرض، والذين يجدُر أن يكونوا في الطليعة، تحوم بالتجربة مخاطر تعرّضها للتفكك ومحاولات الانتهازيين تقويضها وعرقلتها.

تم الاستيلاء على واحة جمنة في جنوب تونس منذ عهد الاستعمار. بعد ثورة 2011 ، شهدت صراعًا ملهمًا لاستعادة الأرض والعمل بشكل جماعي. الصورة مأخوذة خلال قافلة تضامن دولية في جنوب تونس في أبريل 2017. بعدسة نادر بوحموش

5. المظاهر الجديدة للنضال الطبقي وحدودها :

أبرزت الشّهادات المقدمة في هذه الورقة أنَّ استراتيجيات التراكم تجلب معها المقاومة والتناقضات بين مصالح رأس المال ومصالح المجتمعات والمزارعين والصيادين والعُمّال والمعطّلين عن العمل. شهد العقد الأخير ارتفاعا لتحركات اجتماعيّة جديدة نسبيا ضد استخراج الموارد، وهي تحركات مرتبطة بالحركة العالمية للعدالة البيئيّة.

الحالات الخمسة المُقدّمة هنا ما هي إلا مظاهر للتوجّه البيئي لدى الفقراء والذي «يتنامى نتيجةً لنزاعات تدور حول طرق استعمال وتوزيع الموارد البيئيّة اللازمة لكسب العيش»[78]. **لا يتعلّق هذا الوعي البيئي كثيرًا بالمحافظة على الكائنات النّادرة والطبيعة البِكر. بل هو بالأحرى بحث عن عدالة بيئية واجتماعيّة وصراعٌ ضدّ الاقصاء الاجتماعي وضدّ عنف وتسلط النيوليبرالية ونخبها.**

بينما تُبرز الحالات المعروضة هنا عنصرا بيئيا قويّا إلّا أنّه عامل ثانوي أمام الحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة مثل التشغيل وتطوير البنية التحتية وتوزيع الثروة ودمقرطة اتخاذ القرارات. يجادل العبيدي أنّه «حين يبرز السؤال البيئي إلى السطح، فإنّ ذلك يهدف لتعزيز القدرة التفاوضية مع الشركة والسلطات»[79]. تُظْهر التحركات التي تحلّلها هذه الورقة كيف أنّ السّكان المحلّيين يجدون أنفسهم ضدّ وكلاء رأس المال العالمي وضدّ أنظمة الدول التي يعيشون فيها. تُفهم جهودهم كمحاولات لإبقاء الموارد الطبيعية خارج مجال المراكمة الرأسمالي، ولو مؤقّتا. **ليست الحركات الاجتماعيّة المعادية للاستخراجية (إلى حدّ ما) في شمال افريقيا حركات بيئية فحسب، ولا حتى بشكل أساسي. بل من الأفضل فهمها كأحدث تطوّر في المسار التاريخي للصراع الطبقي ضد الاستغلال الرأسمالي والسيطرة الامبرياليّة.** يُجادل بن خليفة والرياحي بأنّنا في حاجة إلى مفردات مغايرة للتوصيف الدقيق للاضطرابات الاجتماعية والصراعات والاحتجاجات والاعتصامات التي وقعت في السنوات الستّ إلى السبع الأخيرة في تونس. اذ ينبغي علينا تسميتها تحركّات اجتماعية عوض حركات اجتماعيّة؛ فهي تميل إلى

الزوال بسرعة، وتتّسم بطابعها المحلّي، وتفتقر إلى هياكل تنظيمية قوية وإلى قاعدة شعبية قوية وأفق سياسي واضح[80].

على سبيل الذكر لا الحصر: أُسقطَت المطالب الجذرية بتأميم شركات النفط والغاز للشباب المُعَطَّلين عن العمل في ولاية تطاوين بتونس ، ومنح 20 بالمئة من المداخيل إلى التنمية المحليّة، حين بدأت المفاوضات مع السلطات. وهو ما حصل تقريبا مع حركة المُعطّلين في الجزائر، والتي ضعُفت بعد أن عرضت الحكومة عليها بعض الوظائف، بما في ذلك في سلك الشرطة. ومع ذلك، يمكن ملاحظة استثنائيْن يتّسمان ببعض الديمومة والاستمراريّة. رغم وجود الصّعوبات والتناقضات يشترك هذان الاستثناءان في ارتباطهما القويّ بالأرض: في جمنة (تونس)، حيث تمكن سكان الريف الذين لا يملكون أرضًا من الحصول عليها وفرض إدارة شعبية في إطار اقتصاد تضامني اجتماعي. أما في إميضر بالمغرب، فقد اكتسبت تجربتهم المنغرسة في ثقافتهم وفي أرضهم تضامنا وطنيا وعالميا عزّز من عزم أهلها على مواصلة المقاومة. يقول عمر، أحد الناشطين الشبّان وقد قضّى سنتيْن بالسجن، أنّ:

« القافلة التضامنية أعطت فعليًا نفسًا جديدا للحركة. اذ شعر الناس، برؤيتهم تضامن الزوّار من عديد الجنسيّات، بأنّهم ليسوا وحدهم وبأنّ قضيتهم عالميّة لا فقط مغربيّة ».

لا تخوض الحركات التي يقودها الشباب المعطّلون عن العمل، والتي تطرّقت لهم هذه الورقة، نضالاتها على أُسُسٍ طبقيّة. اذ لا تطمح احتجاجاتهم إلى الثورة أو التغيير الجذري، بل فقط إلى ادماجهم في المنظومة الرأسماليّة عن طريق التشغيل، وذلك بغض النظر عن هشاشة ما قد يتحصّلون عليه من وظائف. وفي نفس الصدد فإنّ هذا «النضال الدفاعي، لا الهجومي»[81] يصعّب عمليّة المراكمة على رأس المال بينما هو يتسوّل منه بعض فتات الخبز. عندما يحدث ذلك، أي قبول بعض مطالب التغيير، تتفكك الحركات الاحتجاجية وتختفي. اذ تفتقد قياداتها عموما لرؤية جذرية للتحركات النضالية، بما يجعلها تفشل في الربط مع حركات أخرى، وطنية كانت أو إقليميّة، فتضلّ مطالبها حبيسة نطاق محليّ ضيّق. يجعل موقع المُعطّلين عن العمل خارج عمليّة الإنتاج من الصعب للغاية، إن لم يكن مستحيلًا، دفع الصراع الطبقي إلى مستوى أعلى يكون فيه الوعي السياسي والطبقي أكثر وضوحًا[82].

شعارات لحركة المعطّلين عن العمل في الرديّف بتونس. بعدسة ندى الطريقي

تُعتبر الاستخراجية من القطاعات الكثيفة الاستخدام لرأس المال ومع ذلك لا توظِّف سوى عدد قليل من التقنيين ذوي الاختصاص، ومن المتوقع أنْ تُفاقم التكنولوجيا الحديثة هذا الوضع. كنتيجة لذلك لا توفّر هذه الصناعة إلا وظائفًا قليلة للسكّان المحلّيين. وغالبا ما تكون هذه الوظائف ذات أجر ضعيف وعلى مدى قصير. بينما لا تتحقق أبدًا وعود تحسين الخدمات أو الاستثمار في البُنية التحتية. بهذه الطريقة تحقق شركات الاستخراج أرباحًا هائلة عبر الاستيلاء على الموارد وعدم تحمّل التكاليف. في عديد الحالات تتحصل هذه الشركات على التراخيص عبر الضغط والرشوة والطرق الملتوية. وحين تندلع المقاومة، تعتمد استراتيجيات مُختلفة لتصفيتها، منها: شراء ذمم قادة التحركات، تقسيم الناس أو تقويض النضال عبر برامج تزعَم المسؤولية الاجتماعيّة والبيئيّة. إنْ فشلت كلّ هذه الاجراءات فإنّ هذه الشركات تلجأ ـ كما رأينا في الأمثلة الآنف ذكرها ـ إلى الضغط على الحكومات بهدف التدخل والقمع.

تُمثّل المطالبة بوظائف في الصناعات، التي تنقُل تكلفتها البيئية والاجتماعيّة إلى المجتمعات القريبة من مواقع الاستخراج فتتحمّلها بشكل متفاوت، قضية شائكة للغاية. تنقسم هذه الحركات فيما بينها حول الأولويات؛ إذْ أنّ ضرورة التشغيل من جهة، والاشكالات البيئيّة من جهة ثانية هي أولويّات ملحّة. حدّثنا غسّان، وهو شاب مُعطَّل عن العمل من أمّ العرايس، خلال قافلة أفريل 2017 التضامنيّة:

« بالنسبة لهذه المنطقة، تمثّل البطالة أعمق جراحها. فبعد انتفاضة 2008 ضدّ بن علي، والتي دامت ستة شهور، وبعد كلّ ذلك القمع وكلّ العظام المكسّرة، مازال الوقت غير مناسب للحديث عن المشاكل البيئيّة ».

كلام يعترض عليه وسيم، ناشط من الرديّف، بقوله:

« توجد مشكلة حقيقية وهناك تناقض حقيقي مع هذه الشركة (شركة الفسفاط بڤفصة). اذ لا يتعلّق الأمر فقط بالاقتصاد والشؤون الاجتماعيّة، بل يرتبط كذلك بالحياة وبالحقّ في الحياة... إذن لا يجب أن يُختَصر الأمر في التشغيل ».

يمكن تفسير هذا التناقض بظاهرة خلق أرستقراطية عمّالية بالشركة. اذ تُعتبر الأجور التي تقدمها الشركة عالية نسبيًّا، ممّا يجعلها جذّابة جدا للشباب المُعطّل الذي لا يرى بديلا آخرًا. وهو ما يُعزز تبعية الناس الاقتصادية والثقافية للشركة ويقدّم هذا النوع من الاستثمار على أنّه الوحيد الممكن في الجهة، مُغلقًا الباب أمام بدائل أخرى مثل الفلاحة المستديمة[83]. ولكن، وفي نفس الوقت، يخلق ذلك توتّرات عميقة بين عمّال الشركة والشباب المعطّلين حين يوقف هؤلاء الإنتاج باحتجاجاتهم واعتصاماتهم. أخيرا، إنّ هذا النوع من المقاومة مضادٌ في جوهره للمنظومة ومناهض للهيمنة. كما يُعبّر بوضوح في بعض الحالات واللحظات المعيّنة عن عدائه للامبريالية (حركات المعطلين في الجزائر، تحركات الشباب في تطاوين جنوب تونس ومطالبتهم في البداية بالتأميم). الّا أنّها ليست مُعادية جوهريًا للرأسمالية. كما تقول الرياحي، بطريقة أو بأخرى، هذه الحركات، أو الاحتجاجات، الاجتماعيّة ضدّ استمرار الوضع القائم «تنحت لنفسها فضاءً تستطيع من خلاله التدخل... إذ لها القدرة على فتح فضاءات تجريبيّة جديدة قد تفضي إلى خلق بدائلٍ»[84]. **تُخرِج هذه الحركات تناقضات الاستخراجية الداخلية والرأسمالية عموما إلى العلَن وتسلّط عليها الضوء، فتساعد بذلك في تشكيل وعي طبقي ضروري للإطاحة بالرأسمالية وبناء بديل عنها.**

في هذا السياق تسعى المنظّمات غير الحكوميّة (م.غ.ح.) إلى الحيلولة دون تسيّس جمهورها المُستهدَف وشركائها الميدانيّين - مثل الحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبيّة – عبر صرف أنظارهم عن التحليل الطبقي لمشاكلهم، وبمساعدتهم على التأقلم مع الواقع الرأسمالي المتخلّف ومع النّهب الاستخراجي. **أبرَز التفاعل الميداني مع العاملين بالـ م.غ.ح. أنّ بعض المنظمات والائتلافات المحيطة بها، بيئية أو غيرها، قد تبنّت خطاب تعاوني عبر طبقيّ يبتعد عن أيّ سياسة لتعبئة قوى المقاومة. حاولت هذه المنظّمات توجيه مطالب وخطابات الحركات الاجتماعية بعناية حتّى تجعلها تتكيّف مع رأس المال والهياكل السياسية والاقتصادية القائمة لكي لا تهدّدها**[85]. يتناسق هذا مع حجّة أمانور[86] القائلة بأنّه قد تمّت إعادة صياغة مفهوم المجتمع المدني في حد ذاته ليحلّ محلّ المصالح الطبقية ومصالح المهمّشين، حيث تميل الـ م.غ.ح. إلى التركيز على حقوق الإنسان السياسية والمدنية، بدلاً من العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية القائمة على إعادة توزيع الثروة. مثل باقي بلدان افريقيا الأخرى والمنطقة العربيّة، هناك العديد من الإدّعاءات حول ضعف « المجتمع المدني» بالبلدان المغاربيّة من قِبل م.غ.ح. الدوليّة ووكالات التعاون والتنمية. وتهدف

هذه الإدّعاءات لتبرير الدور النشط لهذه المنظمات والوكالات في استقطاب «المجتمع المدني» المحلّي وتهيأته، زاعمةً بذلك تمثيل الفقراء والعمّال[87]. على سبيل المثال، كانت «أنْجَزَة المقاومة»[88] واضحة في تونس خلال الفترة الانتقالية التي تلَت انتفاضة 2010-2011. حفّزت منظمات المجتمع المدني بأنشطتها الناس المحتجّين على ترك الشوارع وتجنّب تصعيد المطالب. ومن ثمّة الحيلولة دون تجذّر المسار الثوري الذي كان يمكن أن يُهدّد أرباح النخب الرأسمالية العابرة للقارات وكذلك مصالح الدول الامبريالية. في حين يُفترض أن تقوم المنظمات غير الحكومية بتمكين المجتمع المدني، إلّا أنّها تساهم في إنشاء مجتمع مدني مُصطَنع وغير مستقل يعمل على تعميق «تسويق وخصخصة المجتمع»[89].

قال مانجي وأوكويل إن المقاومة الواسعة النطاق لعدد لا يحصى من برامج الاصلاح الهيكلي في الجنوب العالمي أجبرت الوكالات ثنائية أو متعددة الأطراف على إعادة التفكير في نهجها في «تعزيز التنمية»، وعلى وجه الخصوص في «كيفية تقديم نفس البرامج الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية الجديدة مع» وجه «أكثر انسانيّة». وقد أعيد تعليب هذه البرامج في أجندة «الحوكمة الرشيدة» وتمّ في هذا الإطار الاعتماد على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى من أجل السيطرة الاجتماعية. وذلك بتقديم أنشطة «المجتمع المدني» كبديل عن برامج الرعاية الاجتماعية للدولة، التي تقوّضها أجندة التقشف المفروضة من الخارج. ونتيجة لذلك، شاركت هذه المنظمات بنشاط في توسيع وتعزيز الهيمنة النيوليبرالية[90]. أمّا بالنسبة لجايمس بيتراس، يتمثل دور منظمات المجتمع المدني في «اخفاء ودفع سخط الناس على برامج الاصلاح الهيكلي بعيدا عن الشركات والمؤسسات المصرفية وأرباحها» واختصار الأمر في مشاريع محليّة صغيرة ومبادرات غير مسيّسة «تتجنب أيّ تحليل طبقي للامبريالية والاستغلال الرأسمالي»[91].

في شمال إفريقيا، إنحازت معظم وكالات التنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية بحزم إلى جانب الثورة المضادة، وعملت على عدم تسييس النضالات واحتواء زخم الحركات الاجتماعية وتقويض المقاومة وصرف الأنظار عن العلاقات الاستعمارية الجديدة.

6. الخاتمة\ البدائل:

يُقوّض الصّدْع الاستقلابي (Metabolic Rift) بين رأس المال والطبيعة، أو إكراه المراكمة المستمرّة لرأس المال، التوازن الأيضيّ الذي يُمكّن المجتمع من الحياة بانسجام مع محيطه[92]. تُهدّد هذه الفجوة أيضا الكوكب كمكان لعيش الانسان ولبقية الكائنات. وتُبرز الحالات الخمس المُقدّمة آنفًا، كيف أنّ صغار الفلّاحين والصيادين والقرويين في شمال افريقيا وعلى حدود مناطق الاستخراج، يُقاومون العبء الساحق والتقاطع الكارثي بين الاستبداد، الرأسمالية النيوليبراليّة والأزمة البيئيّة[93]، المتشابكة كلّها في علاقات الهيمنة الامبريالية والاستعماريّة الجديدة.

في ظلّ تبنّي الحكومات المغاربيّة المتتالية، ولأكثر من ثلاثة عقود، منوال تنمية استخراجي نيوليبرالي، نجادل هُنا بأنّ الاستخراجيّة ليست الطريق المؤدّي إلى التنمية؛ لا تنمية رأسمالية ولا غيرها. لن تكون هناك تنمية دون تصنيع يتوخّى المصلحة الذاتية[94]. ليست «الاستخراجيّة الجديدة» المدعومة من حكومات ما بعد الحقبة النيوليبراليّة بأمريكا اللاتينيّة بالحلّ أيضا.

فقد أظهر هذا المثال أيضا حدوده وتناقضاته خلال السبعينات في بلدان مثل الجزائر التي قامت بمحاولات جذريّة للانفصال عن النظام الرأسمالي الامبريالي، مُعتمدًا في ذلك على ثرواته الطبيعية لدفع محرّك منوال تنميتها المتمحورة على الذات. نشاهد الآن ظهور نفس التناقضات في أمريكا اللاتينية: خلطة من الاستثمار الخارجي المباشر ومواصلة تبعيّة الاقتصاد لسلاسل الإنتاج والقيمة المعوْلَمة. بينما نرى في نفس الوقت رقابة رسميّة وقوانين بيئية أكثر صرامة على الشركات العابرة للقارات؛ أي جرعة من تأميم الموارد مع اجراءات للتنمية المُدمِجَة. تسعى الحكومات «الاستخراجية الجديدة» إلى الحصول على صفقات أفضل مع رأس المال ولكنّها تُحافظ على الآليات التي تولّد عدم المساواة والهيمنة والاستغلال والفقر. وقد دحض عديد المفكّرين الجذريين التبرير القائل بأنّها مجرد خطوة انتقاليّة، مصرّين على أنّها فخ. وما يثبت وجهة نظرهم هو وضعية بلدان أمريكا اللاتينية الحالية، حيث لم تستطِع الحكومات التقدُميّة القفز على تناقضات التنمية الرأسمالية ومأزق الاستخراجية.

وثّقت هذه الورقة المنحى التصاعدي لقوى المقاومة في شمال افريقيا، وما رافقه من «دخول فاعلين جدد إلى المشهد»، يُطالبون بتقاسم وتوزيعٍ منصف للثروة[95]. تقود المجتمعات المتأثرة مباشرة بعمليات الاستخراج المُدمّرة، و«البروليتاريا الجديدة» التي تشكّلت إثر عملية «التراكم عبر نزع الملكيّة»، هذه المقاومة لرأس المال الاستخراجي. **ولكن لا يمكن كسب المعارك التي تخوضها الحركات الاحتجاجيّة والمجتمعات القرويّة إلا بتحويلها إلى نضال ضدّ الرأسماليّة والامبريالية، وكذلك بتجاوز المحلّي لبلوغ المستوى الوطني، وحتى العالمي؛ اذ أمسى الانفتاح على آفاق جديدة أمرًا حيويًّا.** بناء خطابات مُعادية للاستعمار والرأسمالية سيَسمح لقوى المقاومة بأن تبدأ بطرح الأسئلة الصحيحة وربط مختلف النّضالات عضها (العدالة البيئية، العدالة المناخيّة، السيادة الغذائيّة، العدالة التجاريّة، مُعاداة العسكرة والحروب، مناهضة البطرياركية، مناهضة العنصريّة، رفض سياسات التقشف الخ...). فكلّ هذه النضالات متقاطعة ومترابطة؛ وما الاشكاليات التي تواجهها إلا تعبير عن نفس منطق مراكمة الثروات في أيدي الأقليّة بينما تُسلب أملاك الأغلبيّة. وهي تمثّل أشكالا مختلفة من نفس المقاومة لنظام لا يكنّ أيّ احترام للبشر ولا للطبيعة. تحتاج النضالات إلى أن تتقارب لتخلق فضاءً وأُفقًا لبديلٍ انعتاقيّ. وفي هذا الإطار تأسست العديد من الشبكات في المنطقة، مثل شبكة السيادة الغذائية بشمال افريقيا، حتى تتشارك المعلومات والخبرات وتعزّز التحالفات وتنسّق الاستراتجيات من أجل صياغة جذريّة للمطالب المشتركة في مواجهة الاستخراجيّة.

أيّ محاولة لاستنباط «بديلٍ تنمويّ» ستكون مجبرَة على التعاطي مع الاستخراجيّة. إلاّ أنّه من الممكن أن يتبّع هذا البديل وجهة «ما بعد ـ الاستخراجيّة»، وهو مفهوم ابتكره مثقّفون ملتزمون من أمريكا اللاتينية مثل ادوارد غودیناس وماریستالا سفامبا، وألبرتو أكوستا وميريام لانج وآخرون. يُمكن بلوغ «ما بعد ـ الاستخراجيّة» عبر عدّة مراحل. كخطوة أولى: تُحوَّلُ «الاستخراجيّة الوحشيّة» الحاليّة إلى «استخراجية رشيدة» مُنظّمة بقواعد مضبوطة، تُحترم من خلالها المعايير البيئية والاجتماعيّة. فمن المأمول أن تضع هذه الخطوة الأولى حدًّا للآفات الاجتماعية والبيئية التي سببتها كبرى شركات الاستخراج وأن تساهم في الحدِّ من الاعتماد على التصدير وأن تُعطي كذلك للدولة هامشا أكبر لسنّ التشريعات التعديليّة وللقيام بإصلاحات ضريبية (الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات). تتمثل الخطوة الثانية في الاكتفاء بالاستخراج الضروري، أو الأساسي، أين تُقام المشاريع الضرورية للاستجابة للحاجيات الوطنية أو الاقليميّة[96]. يجب أن يترافق التخفيض في القطاعات الاستخراجيّة مع تنويع في الاقتصاد، والتركيز بالخصوص على الفلاحة وتربية الحيوانات والصناعة والخدمات على المستوى الوطني؛ وعن طريق إعادة التنظيم على المستوى الإقليمي، وذلك لتجنب الخنق الاقتصادي المحتمل الناتج عن مقاطعة المشترين الدوليين. **فمن الضروري إذن العمل على خلق تكامل إقليمي، بطريقة مستقلة (لا تخضع للعولمة). يُمكن أن تتخذ هذه الاستقلالية الاقليمية شكل فيدرالية تضمّ البلدان الثلاث: الجزائر وتونس والمغرب، حيث يتمّ اتخاذ قرارات التعاون الاقتصادي والسياسي وتشارك الموارد الطبيعيّة... وغيرها من القرارات الهامة المُتعلقة بمستقبل المنطقة بشكل جماعي.** أمرٌ كهذا يستوجب مواجهة الأنظمة السياسية للبلدان الثلاث، أين تحكم نخب كمبرادورية متسلطة وفاسدة ومتورطة في عمليات النهب المنظّم لبلدانهم. لا يمكن أن يحصل مثل هذا التغيير إلا كنتيجة لنضال طويل الأمد من أجل ديمقراطية راديكالية تشاركيّة[97]، تكون لنخبها إرادة في الالتزام بنموذج ما بعد الاستخراجيّة، وتسمح لشعوبها بالتنظم وبناء حركات اجتماعيّة قويّة ونقابات تُعزز قاعدتها الديمقراطيّة. كما تسمح كذلك بمشاركة اجتماعيّة حقيقية في اتخاذ القرارات وفي الصراع حول القضايا المُلّحة مثل السيادة الغذائيّة والطّاقيّة. بالتالي، سيكون الكفاح من أجل العدالة البيئية والمناخية ومن أجل انتقالٍ عادل نحو نماذج التنمية ما بعد الاستخراجية ديمقراطيًّا بالأساس.

لا يمكن فرض مثل هذا المشروع الجذري بين عشية وضحاها. **يصرّ رينيه راميريز غاليغوس على صعوبة الانتقال من نموذج قائم على تصدير المواد الخام إلى نموذج مخالف للمنطق الرأسمالي، ويشير إلى أنّ «ترك هذا النموذج بين عشية وضحاها غير ممكن، وبالتالي من الضروري وضع مخطط عام على المدى المتوسّط والطّويل»**[98]. ستكون هذه العملية طويلة ومحفوفة بالتناقضات كما ستحتاج إلى مراعاة ميزان وترابط القوى التي تحدد إطار الممكن. إن الرؤية الطوباويّة لا تعني سياسة طوباوية تقلل من شأن علاقات الهيمنة والحاجة إلى النضال والتفاوض وحتى التسوية. مثلما يجادل أتيليون بورون، يجب أن يكون التخيّل الطوباوي «مرتكزا على طوباويّة حقيقيّة تسعى إلى تحقيق ما هو ممكن بدون أن تقع ضحية مقولة

أنّه لا يوجد بديل»[99]. في نهاية المطاف، سوف تنبثق تجربة التحرر من ممارسات وتجارب الناس، ونقتبس عن آنا إستير سيسينيا حين تقول أننا سنحتاج إلى تغيير ثقافي عميق من شأنه تثبيت الرؤى غير الرأسمالية للعالم حيث تصبح «الطبيعة الأم مرة أخرى موضوعًا للتاريخ»[100].

الإهداء:

أنا جدُّ ممتن لإليزا ڤريكو التي كانت بحقّ مرشدةً داعمةً أثناء كتابة هذه الورقة. دون مساعدتها وتشجيعها، لم تكن هذه الورقة لتبصر النور. كما أُعرب عن امتناني للباحثة والناشطة الرائعة كورينا مولين، التي وهبتني من وقتها لإبداء ملاحظاتها وكلماتها المُطَمئنة. ليدا فيرناندو فوريرو قرأت الدّراسة بصدرٍ رحب وكانت اقتراحاتها في قسم البدائل غنيّة وبنّاءة. أخيرًا وليس آخرًا، أتوجّه بشكر خاصّ إلى آسية مرابط، زوجتي الحبيبة لدعمها عملي ولصبرها على غياباتي المتكررة أثناء القيام بالرحلات الميدانية التي كانت أساس هذا العمل البحثي.

تمّ انجاز هذا العمل بفضل دعم: المنحة البحثية التذكاريّة لليونال كليف، عدالة بيئية شمال أفريقيا، منظمة الحرب ضدّ العوز والمعهد الدّولي (TNI).

7. قائمة المراجع:

1. هذا المقال اهداء لذكرى سمير أمين، الباحث والناشط الذي كرّس حياته لتحرير القارة الأفريقية. كما أنه اهداء لمحمد عبد المولى، صديق ورفيق عزيز من تونس، ساعد وشارك في بعض النشاطات النضالية الموثقة في هذه الورقة.
2. تستخدم في هذا المقال عبارتي المنطقة المغاربية وشمال افريقيا للدلالة على تونس والجزائر والمغرب.
3. المنطقة المغاربية في العالم الحديث، أمين 1970.
4. El-Zein، A et al. (2014) 'Health and ecological sustainability in the Arab world: a matter of survival'، The Lancet 383(9915): 458–476. See also Hamouchene، H. and Minio-Paluello، M. (eds.) (2015) The Coming Revolution in North Africa: The Struggle for Climate Justice. London-Tunis-Paris: Platform، Environmental Justice North Africa، Rosa Luxemburg and Ritimo. See also Lelieveld، J et al. (2016) 'Strongly increasing heat extremes in the Middle East and North Africa (MENA) in the 21st century'، Climatic Change 137(1-2): 245-260.
5. Acosta، A. (2013) 'Extractivism and neoextractivism: two sides of the same curse'، in Lang، M. & Mokrani، D. (eds.) Beyond Development: Alternative Visions from Latin America. Quito & Amsterdam: Rosa Luxemburg Foundation & Transnational Institute. See also Veltmeyer، H and Petras، J. (2014) The New Extractivism: A Post-Neoliberal Development Model or Imperialism of the Twenty-First Century? London-New York: Zed Books.
6. فرانتز فانون 1961. معذّبو الأرض.
7. Acosta، A. (2013)، cited earlier.
8. Kapp، K.W. (1950، p231) The social costs of private enterprise. New York: Schocken Books.
9. وثائقي حبيب العايب؛ « قابس لاباس»: http://athimar.org/Article-76. حمزة مموشان ونذير بوحموش؛ وثائقي جنات على الأرض: https://vimeo.com/para-disesoftheearth
10. Bassey، N. (2012) To Cook a Continent: Destructive Extraction and the Climate Crisis in Africa. Dakar & Oxford: Pambazuka Press.
11. ليلى الرياحي ووسيم عبيدي (2019) فلاحتنا, غذاؤنا, سيادتنا: تحليل للسياسات التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية. فريديريتش إيبرت: https://bit.ly/30COcYP
Allan, J.A. (2003) 'Virtual water - the water, food and trade nexus: useful concept or misleading metaphor?', Water International 28: 4-11. See also Mestour, S. (23 October 2017) 'Trade Liberalization and the Olive Oil Sector: The Case of Virtual Water', Tunisian Observatory of Economy, Available at https://www.economie-tunisie.org/en/observatory/trade-liberalization-and-olive-oil-sector-case-virtual-water (retrieved 15 July 2019).
12. Akesbi، N. (2011) 'Le Plan Maroc Vert : une analyse critique'، Questions d'economie marocaine. Rabat : Presse universitaires du Maroc : 9-46. See also Aziki، O. (24 May 2014) 'Le dilemme du modèle agro-exportateur marocain.' CADTM. Available at: http://www.cadtm.org/Le-dilemme-du-modele-agro (retrieved 15 July 2019). See also Hanieh، A. (2014) 'Shifting Priorities or Business as Usual? Continuity and Change in the post-2011: IMF and World Bank Engagement with Tunisia، Morocco and Egypt'، Journal of Middle Eastern Studies 42(1): 119-134.
13. ATTAC Morocco. (28 August 2016a) 'Etat de la justice climatique au Maroc.' Attac Morocco. Available at: https://bit.ly/2F4gYeo (retrieved 15 July 2019).
14. Gudynas، E. (2013) 'Transitions to post-extractivism: directions، options، areas of action'، in Lang، M. & Mokrani، D. (eds.) Beyond Development: Alternative Visions from Latin America. Quito & Amsterdam: Rosa Luxemburg Foundation & Transnational Institute.
15. Klein، N. (2014) This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate. New York: Simon & Schuster. Also Klein، N. (2016) 'Let Them Drown: The Violence of Othering in a Warming World'، London Review of Books 38(11): 11-14.
16. Robinson، C. (1983) Black Marxism: the making of the black radical tradition. London: Zed Press.
17. Marx، K. (1976) Capital، vol. 1. London: Penguin.
18. Harvey، D. (2003) The New Imperialism. Oxford: Oxford University Press.
19. Aziki، O. (19 November 2017) 'Maroc : tremplin pour les conquêtes néocoloniales de l'Afrique.' CADTM. Available at: http://www.cadtm.org/Maroc-tremplin-pour-les-conquetes (retrieved 15 July 2019). See also Moustakbal، J. (2015) 'Projets de développement durable au Maroc : Protéger l'environnement ou protéger les profits?'، in Hamouchene، H. and Minio-Paluello، M. (eds.) The Coming Revolution in North Africa: The Struggle for Climate Justice. London-Tunis-Paris: Platform، Environmental Justice North Africa، Rosa Luxemburg and Ritimo. See also Belalloufi، H. (2012) La Démocratie en Algérie: reforme ou révolution? Algiers: Lazhari Labter Editions-Les Editions Apic. Also Hamouchene، H. and Rouabah، B. (2016) 'The political economy of regime survival: Algeria in the context of the African and Arab uprisings'، Review of African Political Economy 43(150): 668-680. Khiari، S. (2003) Tunisie : Le Délitement de la Cité. Paris : Karthala. Also Chandoul، J. (2018) 'The IMF has choked Tunisia. No wonder the people are protesting'، The Guardian، 17 January (retrieved 15 July 2019).
20. Veltmeyer، H. and Petras، J. (2014، p7)، cited earlier.
21. Amin، S. (1990) Delinking : towards a polycentric world. London: Zed Books.
22. Smith، J. (2016) Imperialism in the Twenty-First Century: Globalisation، Super-Exploitation، and Capitalism's Final Crisis. New York: Monthly Review Press.
23. قمنا بتغيير الأسماء حين اقتضاء الأمر.
24. الصغير الصالحي 2017، الاستعمار الداخلي والتنمية الغير متكافئة. منظومة «التهميش» في تونس نموذجا. تونس: SOTEPA GRAPHIC
25. Jouili, M. interviewed by Jonville, M. (2018) 'En Tunisie, «L'ALECA c'est la reproduction du pacte colonial de 1881»', Mediapart, 1 October (retrieved 15 July 2019). See also Daumas, L and Aziki, O. (10 April 2018) 'Relations euroméditerranéennes et accords de libre échange euro-marocains : des politiques d'inspiration coloniale.' CADTM. Available at: http://www.cadtm.org/Relations-euromediterraneennes-et (retrieved 15 July 2019).
26. Veltmeyer، H. and Petras، J. (2014، 222)، cited earlier.
27. Hamouchene، H. and Rouabah، B. (2016)، cited earlier.
28. Rebah, A. (2011) Économie Algérienne: Le Développement National (Contrarié. Algiers: INAS Editions. See also Belalloufi, H. (2012.
29. Hammami, M.D. (19 February 2014) 'Essai d'immersion dans le sens profond de l'Article 13 de la Constitution tunisienne.' Nawaat. Available at: https://nawaat.org/portail/2014/02/19/essai-dimmersion-dans-le-sens-profond-de-larticle-13-de-la-constitution-tunisienne/ (retrieved 15 July 2019).
30. Azanzar. (5 March 2014) 'The frontiers of Moroccan capitalists' infiltration in Africa.' Al Mounadila. Available at: https://bit.ly/2RvaVB1 ((retrieved 15 July 2019.
31. Aziki، O. (2017)، cited earlier.
32. El Watan (2013) 'Cevital investit la Corne de l'Afrique'، El Watan، 3 July (retrieved 15 July 2019). Also Grain. (6 June 2018) 'Failed farmland deals: A growing legacy of disaster and pain'. Grain. Available at: https://www.grain.org/article/entries/5958-failed-farmland-deals-a-growing-legacy-of-disaster-and-pain (retrieved 15 July 2019).
33. Veltmeyer، H. and Petras، J. (2014)، cited earlier.
34. Gudynas، E. (21 January 2010) 'The new extractivism in South America: ten urgent theses about extractivism in relation to current South

American progressivism'، America's Program Report. Available at: http://postdevelopment.net/wp-content/uploads/2016/10/NewExtracti-(vism10ThesesGudynas10.pdf (retrieved 15 July 2019.

35. Infante، B.R and Sunkel، O. (2009) 'Chile: hacia un desarrollo inclusive'، Resvista Cepal 10(97): 135-54.

36. Bennoune، M. (1988) The Making of Contemporary Algeria، 1830-1987: Colonial upheavals and post-independence development. Cambridge: Cambridge University Press. See also Bellaloufi (2012) and Hamouchene and Rouabah (2016)، both cited earlier.

37. Lust، J. (2014) 'Peru: Mining capital and social resistance'، in Veltmeyer، H. & Petras، J. (eds.) The New Extractivism: A Post-Neoliberal Development Model or Imperialism of the Twenty-First Century? London: Zed Books. See also Sankey، K. (2014) 'Colombia: The mining boom: a catalyst of development or resistance?'، in Veltmeyer، H. & Petras، J. (eds.) The New Extractivism: A Post-Neoliberal Development Model or Imperialism of the Twenty-First Century? London: Zed Books.

38. Malm، A. (2016) Fossil Capital: The Rise of Steam Power and the Roots of Global Warming. London: Verso Books. Also Angus، I. (2016) Facing the Anthropocene: Fossil Capitalism and the Crisis of the Earth System. New York: Monthly Review Press.

39. Belakhdar، N. (2015) 'L'ÉVEIL DU SUD ou quand la contestation vient de la marge : Une analyse du mouvement des chômeurs algériens'، Politique africaine 137(1) : 27-48.

40. نفس المرجع كالسابق.

41. El Watan (2014a) "Ouargla: une manifestation de chômeurs tourne à l'émeute"، El Watan، 5 March (consulté le 15 juillet 2019) ; El Watan (2014b) "Les chômeurs lancent un ultimatum au gouvernement"، El Watan، 2 mars 2014 (consulté le 15 juillet 2019) ; El Watan (2014c) "Ouargla: les chômeurs manifestent devant la cour criminelle"، El Watan، 11 mars 2014 (consulté le 15 juillet 2019) ; El Watan (2014d) "Les chômeurs gâchent le meeting de Sellal à Ouargla"، El Watan، 27 mars 2014 (consulté le 15 juillet 2019). Voir aussi Liberté (2015) "Nous préférons mourir de faim que d'être empoisonnés"، Liberté، 24 janvier 2015 (consulté le 15 juillet 2019) et Le Soir d'Algérie (2015) "Une foule nombreuse à la manifestation anti-gaz de schiste: pari-réussi à Ouargla"، Le Soir d'Algérie، 15 mars 2015 (consulté le 15 juillet 2019).

42. الشروق 2018، سونطراك توّقع أول عقد مع شركة شال لاستغلال الغاز الصخري.

43. Moore، J. (2015، p149) Capitalism in the web of life: ecology and the accumulation of capital. London- New York: Verso.

44. Fehri، N. (2011) 'La palmeraie des Îles Kerkennah (Tunisie)، un paysage d'oasis maritime en dégradation : déterminisme naturel ou responsabilité anthropique ?'، Physio-Géo 5: 167-189.

45. Mekki، T. (2016) 'Reportage à Kerkennah : Les raisons de la colère'، (Nawaat، 19 April (retrieved 15 July 2019).

46. غسان بن خليفة 2017 ، "اعتصام الكامور و"الحركات الاجتماعية" وآفاق الصراع الطبقي في تونس". مجلّة الآداب:https://bit.ly/2usSYcz. وشندول 2018 (ذكر سابقا).

47. الصغير الصالحي 2017 (ذكر سابقا).

48. Kay، A. (2018) 'Top Phosphate-mining Production by Country'، Investing News، 9 April (retrieved 15 July 2019).

49. Hiribarren، V. (29 June 2016) 'Comment les phosphates du Maroc nourissent la planète.' Available at: http://libeafrica4.blogs.liberation.fr/2016/06/29/comment-les-phosphates-du-maroc-nourissent-la-planete/ (retrieved 15 July 2019).

50. Al Mounadila. (5 October 2016) 'A report on the situation and struggle of workers in phosphate sub-contracting companies'. Al Mounadila. (Available at: https://bit.ly/2PD5Ol5 (retrieved 15 July 2019.

51. نفس المرجع كالسابق.

52. Robert، D. (26 November 2015) 'Le gris du phosphate، Bassin minier (1) – A cause d'un insecte ?' Available at: http://medialibre.info/archives-ep/echanges-partenariats/index-p=6796.html (retrieved 15 July 2019). See also Laabidi، W. (27 October 2017) 'Repenser le phosphate… Repenser l'environnement'. Athimar. Available at: https://www.athimar.org/articles/details/repenser-le-phosphate-repenser-lenvironnement ((retrieved 15 July 2019.

53. Hibou، B. (2015) 'Le bassin minier de Gafsa en déshérence : Gouverner le mécontentement social en Tunisie'، in Bono، I.، Hibou، B.، Meddeb، H. and Tozy، M. (eds.) L'État d'injustice au Maghreb. Maroc et Tunisie. Paris: Karthala. Also see Laabidi (2017)، cited earlier.

54. Robert، D. (31 March 2017) 'Reportage à Redeyef : Derrière les coupures d'eau، les horizons bouchés du phosphate.' Nawaat. Available at: https://nawaat.org/portail/2017/03/31/reportage-a-redeyef-derriere-les-coupures-deau-les-horizons-bouches-du-phosphate/ (retrieved 15 July 2019).

55. Trigui، N and Hamouchene، H. (6 September 2017) 'A trip to southern Tunisia: The struggle for social justice in North Africa continues." Middle East Eye. Available at: https://www.middleeasteye.net/essays/struggling-social-justice-and-resistance-extractivism-north-africa-ca-1031953489 (retrieved 15 July 2019).

56. العبيدي وسيم 2017 (ذكر سابقا).

57. Allal، A. (2010) 'Réformes néolibérales، clientélisme et protestations en situation autoritaire. Les mouvements contestataires dans le bassin minier de Gafsa (2008)'، Politique africaine 117 : 107-125. Also see Chouikha، L and Geisser، V. (2010) 'Retour sur la révolte du bassin minier. Les cinq leçons politiques d'un conflit social inédit'، L'Année du Maghreb 6 : 415-426. And Tlili، S. 'Cursed be the phosphate. Documentary.

58. نفس المرجع كالسابق.

59. السحباني 2018، الاحتجاجات والحركات الاجتماعيّة 2017 ـ 2018 بتونس، المنتدى التونسي الاجتماعي.

60. Hibou، B. (2015)، cited earlier.

61. Boumiza، K. (2018) 'Tunisie : 13.500 reçoivent rémunération sans travailler et 113 plaintes déposées'، African Manager، 18 February (retrieved 15 July 2019).

62. Waszkewitz، H. (28 February 2018) 'Tunisia's phosphate mines – between a rock and a hard place.' Available at: https://globalriskinsights.com/2018/02/tunisia-phosphate-mines-strikes/ (retrieved 15 July 2019).

63. غسان بن خليفة 2017، ذكر سابقا.

64. Jeune Afrique 2017.

65. محمد المرزوقي 1962. قابس جنة الدنيا، القاهرة: الخانجي.

66. Abir، S. (18 October 2015) 'La station thermique à Safi، un écocide en préparation'، Attac Morocco. Available at: http://attacmaroc.org/fr/2015/10/18/la-station-thermique-a-safi-un-ecocide-en-preparation/ ((retrieved 1 March 2019.

67. White، N. (2015) 'Toxic shadow: phosphate miners in Morocco fear they pay a high price'، The Guardian، 16 December (retrieved 15 July 2019).

68. Abir S sited earlier.

69. فرانس 24، 2014. المغرب: صرخة أهل آسفي ضد التلوّث في مدينتهم: https://bit.ly/32FtAjH.

70. ATTAC Morocco. (10 November 2016b) 'Déclaration de Safi: Changeons le système pas le climat.' Attac Morocco Available at: http://attac-maroc.org/fr/2016/11/10/declaration-de-safi-changeons-le-systeme-pas-le-climat/ (retrieved 15 July 2019).

71. Williams، L. (18 April 2018) 'World Top 20 Silver producers 2017.' Available at: https://www.sharpspixley.com/articles/lawrie-williams-world-top-20-silver-producers-2017_278726.html (retrieved 15 July 2019).

72. Bouhmouch، N. and Davis Bailey، K (2015) 'A Moroccan village's long fight for water rights'، Al Jazeera، 13 December (retrieved 15 July 2019).

73. Azergui، L. (1 August 2012) 'Imider : Une mobilisation sans précédent.' Available at: http://www.tamazgha.fr/Imider-une-mobilisation-sans.html (retrieved 15 July 2019).

74. Radi، O. (2014) 'Imider. Trois ans plus tard... rien n'a changé'، Media 24، 28 May (retrieved 15 July 2019). See also Bouhmouch، N. and Davis Bailey، K. (2015)، cited earlier.

75. Yousfi، F. (12 November 2016) 'COP22 in Morocco: Between greenwashing and environmental injustice.' Middle East Eye. Available at : https://www.middleeasteye.net/opinion/cop22-morocco-between-greenwashing-and-environmental-injustice (retrieved 15 July 2019).

76. Khiari، S. (17 October 2016) 'Jemna، dernière lueur de la révolution.' Nawaat. Available at: http://nawaat.org/portail/2016/10/17/jemna-derniere-lueur-de-la-revolution/ (retrieved 15 July 2019). See also Krichen، A. (17 November 2016) 'Jemna: The peasant question and democratic revolution.' Nawaat. Available at: https://nawaat.org/portail/2016/11/17/jemna-the-peasant-question-and-democratic-revolution/ (retrieved at 15 July 2019).

77. Nabli، Y. (21 October 2016) 'Freezing of bank accounts of Jemna's association and the merchant Said El Jouadi.' Nawaat. Available at: https://bit.ly/2QuMe7P (retrieved 15 July 2019). See also Haouachi، A. (20 October 2016) 'Jemna contre l'Etat : pour qui sonne le glas ?'. Nawaat. Available at: https://nawaat.org/portail/2016/10/20/jemna-contre-letat-pour-qui-sonne-le-glas/ (retrieved 15 July 2019).

78. Martinez-Alier، J. (1997، p23) 'From political economy to political ecology'، in Guha، R. and Martinez-Alier، J. (eds.) Varieties of Environmentalism. London: Earthscan.

79. وسيم العبيدي 2017.

80. ليلى الرياحي 2016. في البحث عن مداخل للاقتصاد البديل: الحراك الاجتماعي في تونس كنموذج. منتدى البدائل العربي ومؤسسة روزا لكسمبورغ. كذلك غسان بن خليفة 2017، ذكر سابقا.

81. Lust، J. (2014، p217)، cited earlier.

82. غسان بن خليفة 2017، ذكر سابقا.

83. وسيم العبيدي .2017.

84. ليلى الرياحي 2016، ذكر سابقا.

85. Lust (2014) cited earlier. غسان بن خليفة 2017، ذكر سابقا 2019)

86. Amanor، K.S. (2008) 'Introduction: land and sustainable development issues in Africa'، in S. Moyo and K.S. Amanor (eds.) Land & Sustainable Development in Africa. London: Zed Books.

87. نفس المرجع كالسابق.

88. نفس المرجع كالسابق.

89. Roy، A. (4 September 2014) 'The NGOisation of Resistance'. Available at: http://massalijn.nl/new/the-ngo-ization-of-resistance/ (retrieved 15 July 2019).

90. Bogaert، K. (2011) 'Urban Politics in Morocco: Uneven Development، Neoliberal Government and State Power'، Dissertation، Department of Conflict and Development Studies، University of Gent.

91. Manji، F and O'Coill، C. (2002) 'The Missionary position: NGOs and development in Africa'، International Affairs 78(3): 567-83.

92. Petras، J. (1999) 'NGOs: In the service of imperialism'، Journal of Contemporary Asia 29(4): 429-40.

93. Bellamy Foster، J. (1999) Marx's Ecology: Materialism and Nature. New York: Monthly Review. And Kunkel، B. (2017) 'The Capitalocene'، London Review of Books 39(5): 22-28.

94. Parenti، C. (2011) Tropic of Chaos: Climate Change and the New Geography of Violence. New York: Nation Books. And Moustakbal، J. (21 July 2017) 'Despotism، neoliberalism and climate change: Morocco's catastrophic convergence'. Middle East Eye. Available at: http://www.middleeasteye.net/essays/catastrophic-convergence-1321268571 (retrieved 15 July 2019).

95. Sankey (2014)، cited earlier.

96. Gudynas، E. (2013)، cited earlier.

97. Ceceña، A.E. (2013) 'Mexico: The conception of nature and the debates، experiences and meaning of Buen vivir in Latin America' in Gensler، M. (eds.) Energy Policy and Resource Extractivism: Resistances and Alternatives. Brussels: Rosa Luxemburg Foundation.

98. Ramírez Gallegos، R. (2010، p36) Socialismo del sumak kawsay o biosocialismo republican. Quito: SENPLADES. Quote in English from: http://climateandcapitalism. com/2015/08/31/buen-vivir-and-dilemmas-of-latin-american-left

99. Ceceña، A.E. (2013) 'Mexico: The conception of nature and the debates، experiences and meaning of Buen vivir in Latin America' in Gensler، M. (eds.) Energy Policy and Resource Extractivism:

100. Ceceña، A.E. (2013) "Mexico: The conception of nature and the debates، experiences and meaning of Buen vivir in Latin America" in Gensler، M. (eds.) Energy Policy and Resource Extractivism: Resistances and Alternatives. Brussels: Rosa Luxemburg Foundation.

المعهد الدّولي (TNI) هو مؤسسة بحث ومناصرة ملتزمة ببناء كوكب عادل، ديموقراطي ومستديم. لأكثر من 40 عاما، مثّل المعهد همزة وصل بين الحركات الإجتماعية، الباحثين والأكاديميّين الملتزمين وصنّاع السّياسات.

www.TNI.org